جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان

(دراسة تطبيقية علي بنك الثروة الحيوانية(2005-2016م)

The Role Of Bank Financing In The Development Of The Livestock Sector In Sudan (Applied Study Of The Bank Of Animal Resources (2005-2016)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي(التمويل)

إعداد الطالبة:
آية زيد محمد الكامل

إشراف:
د. علي أحمد الأمين

يوليو 2019

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي:

{الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى {53} كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُوْلِي النُّهَى {54}

سورة طه الآية : (53 – 54)

إهداء

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى الذي كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى **أبي الغالي** على قلبي أطال الله في عمره

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء التي رعتني حق رعاية وكانت سندي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة بخطوة في عملي إلى نبع الحنان واعز ما املك **أمي الحبيبة** جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين .

إليهما أهدي هذا البحث وإلى **إخوتي** الذين تقاسموا معي عبء الحياة .

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببتهم بالله **طلاب قسم الاقتصاد التطبيقي** .

شكر وعرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلى الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صل الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر **لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا** العريقة التي ما بخلت علينا بالمساندة والتوجيه حتى وصولنا لهذه المرحلة. والشكر موصول **لكلية الدراسات العليا** ولكل العاملين بها لما بذلوه معنا من جهد مقدركما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه **الدكتور علي أحمد الأمين** لتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل الأساتذة الذين درسونا في كل مراحل الدراسة الجامعية وأسال الله لهم التوفيق. كما أتوجه بخالص الشكر للعاملين في المكتبات التي استفدت منها ، ولكل من ساعدني من قريب آو من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل.

المستخلص

تناولت الدراسة دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل المقدم من قبل المصارف لقطاع الثروة الحيوانية تمويل ضئيل وتمثلت فروض الدراسة في ضعف التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية، وإن عدم الحصول علي التمويل اللازم يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية والناتج المحلي الإجمالي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان والتركيز على بنك الثروة الحيوانية والدور الذي يلعبه هذا البنك في تمويل هذا القطاع والتعرف على مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في تحليل البيانات، ومن أهم النتائج أن التمويل المقدم من بنك الثروة الحيوانية تمويل ضعيف بالمقارنة مع التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك ضعف مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي وإجمالي الصادرات وذلك بالمقارنة مع ما يمتلكه السودان من مقومات في مجال الثروة الحيوانية، وانحراف بنك الثروة الحيوانية عن الدور المنوط له والهدف الذي أنشأ لأجله كأحد البنوك المتخصصة في الثروة الحيوانية ويظهر ذلك جلياً من خلال التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية، ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة أنه لابد من وجود سياسات فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية ،والعمل على خلق سياسات مشجعة للصادر لتمكين الدولة من الحصول على النقد الأجنبي ، ومراجعة السياسات التي يتبعها بنك الثروة الحيوانية والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها كأحد البنوك المتخصصة في قطاع الثروة الحيوانية .

Abstract

The study addressed the role of banking funding on developing the sector of animal resources in Sudan. The problem of the study was represented in that the funding provided by banks to sector of animal resources is little. The hypotheses of the study was represented in the following: The banking funding of animal resource sector is weak, the lack of required funding affects negatively on animal resources exports and Gross Domestic Product (GDP). The study aimed to; identify the role of banking funding on developing the animal resource sector in Sudan, identify the role of Animal Resource Bank on funding the animal resource sector, and identify the contribution of the animal resource sector to GDP and the total of exports. The researcher adopted the historical, and the descriptive analytical approaches in reviewing and analyzing the data. The most important findings of the study are: the funding provided by Animal Resource Bank is weak compared with funding provided to other economic sectors, The contribution of the animal resource sector to GPD and Total Export is little compared with animal resources obtained in Sudan. Animal Resource Bank deviated away from the role assigned to it and the purpose for which it is established as one of the specialized banks to develop the animal resource sector. The most important recommendations of the study are: Central bank of Sudan should set effective policies towards the animal resource sector and implement policies encouraging the export to enable the country obtain hard currency, reconsider the policies adopted by animal resource bank and direct the bank to achieve the goals for which it is established as specialized in animal resource sector.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
إهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ز
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار المنهجي	1
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات	
المبحث الأول: مفهوم وخصائص التمويل المصرفي	9
المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية	18
الفصل الثالث: التمويل المصرفي وقطاع الثروة الحيوانية في السودان	
المبحث الأول: التمويل المصرفي في السودان	26
المبحث الثاني: مقومات قطاع الثروة الحيوانية في السودان	43
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية بنك الثروة الحيوانية (2005-2016)	
المبحث الأول: نشأة وتطور بنك الثروة الحيوانية	60
المبحث الثاني: السياسات التمويلية لبنك الثروة الحيوانية	68
الخاتمة	
مناقشة الفرضيات	77
النتائج	79
التوصيات	80
قائمة المصادر والمراجع	81

قائمة الجداول

رقم	البيان	الصفحة
3-1	الوحدات المصرفية بالسودان بنهاية1969م	27
3-2	الوحدات المصرفية التي تأسست بالسودان في الفترة من(1989-2006م)	31
3-3	الوحدات المصرفية ذات المساهمات الأجنبية التي تأسست خلال الفترة من (1989-2006م)	32
3-4	تقديرات الثروة الحيوانية (بالرأس) في السودان 2005-2016م	51
3-5	مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي من (2005-2016م)	55
3-6	مساهمة صادرات الثروة الحيوانية من إجمالى الصادرات (2005-2016م)	57
4-1	مقارنة بين تعداد الثروة الحيوانية في الولاية وفروع البنك داخل الولاية	65
4-2	عمليات التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (2005-2016م)	73

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي

تمهيد:

يلعب التمويل المصرفي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي حيث يعمل على تحفيز إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم محركات التنمية الاقتصادية في السودان وأحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوداني لاسيما أن السودان يتميز في مجال الثروة الحيوانية بكثير من المزايا من حيث التنوع والتعدد والأفضلية مما يجدر بتفعيل وتحريك هذا القطاع لمساهمته في التجارة الداخلية والخارجية فضلاً على أن قطاع الثروة الحيوانية يعتبر مصدر كسب لعدد كبير من السكان خاصة سكان المناطق الريفية والمزارعين والرعاة وبالتالي لقطاع الثروة الحيوانية أن يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد وذلك إذا تم توظيفه واستغلاله بصورة سليمة.

مشكلة البحث:

بالرغم من أن للسودان ثروة حيوانية وفيرة ومتنوعة ومتعددة إلا أن العائد منها لم يكن بالصورة المرجوة وذلك لعدم تناسب حجم التمويل المصرفي لهذا القطاع مع إمكانياته ويمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

1.ما هو دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية؟

وتتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية:

أ. ما هو حجم التمويل الممنوح من بنك الثروة الحيوانية لقطاع الثروة الحيوانية؟

ب. ما هو حجم مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان؟

ج. ما هو حجم مساهمة قطاع الثروة الحيوانية من إجمالي الصادرات السودانية؟

د. ما هي العقبات التي تواجه السودان في قطاع الثروة الحيوانية؟

فرضيات البحث:

1- ضعف التمويل المصرفي المقدم لقطاع الثروة الحيوانية.

2- بنك الثروة الحيوانية لا يقوم بالدور المنوط له في تمويل هذا القطاع.

3- عدم الحصول على التمويل اللازم يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

4- عدم الحصول على التمويل اللازم يؤثر سلباً على صادرات الثروة الحيوانية.

5- المخاطر التي يحيط بها قطاع الثروة الحيوانية تحول دون حصوله على التمويل والاهتمام المصرفي به.

أهداف البحث:

1- التعرف على دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية.
2- التعرف على العقبات التي تعترض قطاع الثروة الحيوانية.
3- التعرف على مدى إسهام بنك الثروة الحيوانية في تمويل هذا القطاع.
4- قياس مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي.
5- قياس مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في إجمالي الصادرات.

أهمية البحث:

1 - أهمية علمية تتمثل في إثراء الجانب المعرفي وسد الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتمويل المصرفي وقطاع الثروة الحيوانية بإفادة الباحثين بإمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة.

2 - أهمية عملية تتمثل في المساعدة على اتخاذ القرارات الملائمة من الجهات ذات الصلة.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي تتبع الجوانب المتعلقة بالدراسات السابقة إضافة للمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والكتب والتقارير، والرسائل الجامعية والانترنت.

حدود البحث:

الحدود المكانية: السودان

الحدود الزمانية :(2005-2016) شهدت البلاد استقرار الأوضاع الاقتصادية بعد توقيع اتفاقية السلام في عام 2005، وكذلك الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وأثرها على السودان، وانفصال الجنوب وذهاب النفط وما تبعه من تدهور في الاقتصاد السوداني في عام 2012، كل تلك الأحداث دعت لاختيار الفترة الزمنية قيد الدراسة.

هيكل البحث:

تحتوي هذه الدراسة على أربعة فصول، حيث جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المنهجي والدراسات السابقة تم تقسيمه إلى مبحثين كان المبحث الأول عبارة عن الإطار المنهجي للدراسة بينما كان المبحث الثاني عبارة عن الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني كان بعنوان الإطار النظري للدراسة وتم تقسيمه إلى مبحثين تناول الأول مفهوم وخصائص التمويل المصرفي أما المبحث الثاني الأهمية الاقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية، والفصل الثالث بعنوان التمويل المصرفي وقطاع الثروة الحيوانية في السودان ويحتوي على مبحثين المبحث الأول التمويل المصرفي في السودان أما المبحث الثاني إمكانيات قطاع الثروة الحيوانية في السودان، والفصل الرابع بعنوان الدراسة التطبيقية – بنك الثروة الحيوانية (2005–2016) ويحتوي على مبحثين المبحث الأول نشأة وأغراض بنك الثروة الحيوانية أما المبحث الثاني السياسات التمويلية لبنك الثروة الحيوانية ، وأخيراً الخاتمة التي تحتوي على النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

نجد من أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث الآتي:

1/ دراسة: سمر تاج الدين (دور السياسات التمويلية في تنمية صادرات الثروة الحيوانية - 2004-2016):

تناولت الدراسة دور السياسات التمويلية على تنمية صادرات الثروة الحيوانية في الفترة من (2004-2016)، هدفت الدراسة إلى تنمية صادرات الثروة الحيوانية من خلال دور السياسات التمويلية عليها وإبراز المعوقات في صادرات الثروة الحيوانية ومعالجتها، تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان يتمتع بميزات طبيعية إلا أن صادرات الثروة الحيوانية ضئيلة مقارنة بتلك الميزات الطبيعية وتحتاج إلى تنمية وهي تشكل دور هام في الاقتصاد السوداني، ولمعالجة مشكلة الدراسة تم وضع عدة فرضيات هي أن الزيادة في معدل نمو الثروة الحيوانية له دور إيجابي في زيادة صادرات الثروة الحيوانية، زيادة معدل التضخم له دور سلبي في ضعف صادرات الثروة الحيوانية ،زيادة الإنفاق على مشروعات الثروة الحيوانية له دور إيجابي في زيادة مساهمة الثروة الحيوانية في ناتج قطاع الزراعة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتاريخي، تم جمع البيانات عن طريق المقابلة وبيانات الجداول من التقارير من الجهات المختصة وتم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها ارتفاع تكاليف التمويل والتضخم الجامح له أثر في ضعف صادرات الثروة الحيوانية، أوصت الباحثة بتشجيع قيام شركات وهيئات متخصصة في تنمية الصادر والتسويق والترويج والتمويل بالمشاركة (خاص، عام) تشجيع الاستثمار في صادرات الثروة الحيوانية لإنشاء البنيات التحتية. [1]

اتفقت مع الدراسة الحالية: في تناول الدراستين صادرات الثروة الحيوانية وأن السودان رغم ما يتميز به من ميزات طبيعية إلا أن الصادرات ضئيلة واختلفت معها في أن الدراسة الحالية تناولت دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية بينما تناولت هذه الدراسة دور السياسات التمويلية في تنمية صادرات الثروة الحيوانية.

2/ دراسة سليمان محمد عبد الله نور (فعالية التمويل المصرفي المتخصص للتنمية الريفية دراسة حالة البنك الزراعي السوداني - 2006 -2011) :

---

(1) سمر تاج الدين، دور السياسات التمويلية في تنمية صادرات الثروة الحيوانية،2017، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة.

تناولت الدراسة موضوع فعالية التمويل المصرفي المتخصص للتنمية الريفية أخذاً في الاعتبار دراسة حالة للبنك الزراعي السوداني كأحد البنوك المتخصصة العاملة في هذا المجال. وقد تلخصت مشكلة الدراسة في تحديد حجم مساهمة التمويل المصرفي المتخصص والفاعلية والتي يمكن أن تتركها التمويل المصرفي في تنمية الريف السوداني في ظل صعوبة التمويل اللازم للمزارعين والحرفين في القطاع الريفي وكانت أهم فرضيات الدراسة يعتبر التمويل المصرفي المتخصص أهم مصدر من مصادر التمويل المصرفي المتخصص يؤدي إلى عدم الاستفادة الفاعلة منه في تحقيق التنمية الريفية الشاملة وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة مقدرة من النتائج منها: الضوابط التي يتم من خلالها تقديم التمويل تستلزم وجود مهام لم تتوفر في المجتمع الريفي مما قلل من فرص الاستفادة من التمويل لتحريك عجلة التنمية الريفية.

ومعظم المزارعين يعتمدون على التمويل الذاتي في تسيير نشاطهم الزراعي بالريف وعدم الاهتمام بتحويل المشاريع التنموية كان هو السبب وراء تدني دخل الفرد وانتشار البطالة في الريف السوداني وضعف الإستراتيجية المرسومة لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الريف هوامش المرابحة غير مناسبة (مرتفعة مما أثر سلباً على العمليات التمويلية والنظم الزراعية تشكو من ضعف الموارد الذاتية وتقديم البنك الزراعي السوداني التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل فقط مما قلل من فاعلية التنمية. وقد أوردت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: توفر التمويل المتكامل للقطاعات الاقتصادية بالريف والعمل على إيجاد تعاون بين البنوك المتخصصة والمؤسسات التسويقية في إيجاد نوع من التنسيق وذلك لأن الاقتراض الزراعي الذي لا يأخذ في الحسبان الوضع التسويقي يؤدي إلى قروض لا تسدد نفسها وقيام البنك المركزي بتوجيه البنوك المتخصصة إلى المساهمة بدرجة أكبر من تحويل القطاعات الإنتاجية بالريف والعمل على تطويل البنك المتخصصة برفع رؤوس أموالها بهدف رفع مستوى حياة المزارعين. [1]

اتفقت مع الدراسة الحالية: في دراسة التمويل المصرفي في السودان واختلفت معها في عدم ذكر شي عن قطاع الثروة الحيوانية.

3/ دراسة مجاهد وداعة ماجد (أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان دراسة حالة بنك الثروة الحيوانية في الفترة 2003-2007)

تناولت الدراسة أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشاكل التي تواجه التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية

---

(1) سليمان محمد عبد الله، فعالية التمويل المصرفي المتخصص للتنمية الريفية،2016، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

بحيث أن التمويل المقدم من قبل المصارف لهذا القطاع يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى وكذلك نجد أن التمويل الذي يحتاجه هذا القطاع تمويل طويل الأجل بينما التمويل المقدم من قبل المصارف تمويل قصير الأجل ومن المشاكل أيضاً السياسات التمويلية من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الثروة الحيوانية ليس لها دور فاعل في الاهتمام بهذا القطاع ووضعت عدة فرضيات وهي عدم توفر التمويل المصرفي المناسب لقطاع الثروة الحيوانية يؤدي إلى أمان مساهمة هذا القطاع اقتصادياً والمخاطر العديدة التي يمتاز بها قطاع الثروة الحيوانية تقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية . اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ومن أهم النتاج التي توصل إليها الباحث أن التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية أسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إلا أنه يعتبر تمويل ضئيل مقارنة بالتمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن أهم التوصيات العمل على زيادة رأسمال البنوك المتخصصة في مجال القطاع وزيادة حجم التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية والعمل على توفير التمويل الكافي من قبل المصارف المتخصصة يساعد في استخدمه لمشروعات طويل الأجل.[1]

اتفقت مع الدراسة الحالية: في تسليط الضوء على المشاكل التي تواجهه التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية واختلفت معها في عدم ذكر شيء عن مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي وإجمالي الصادرات واختلفت أيضاً في الفترة الزمنية.

---

(1) مجاهد وداعة ماجد، اثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان،2010، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

4/ دراسة: نعمة عبد الهادي (دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي. دراسة حالة المبادرة الزراعية في محافظة الديوانية):

سعى هذا البحث إلى تحديد مساهمة المبادرة الزراعية عن طريق صناديق الاقتراض التخصصية (صندوق إقراض الثروة الحيوانية صناديق اقتراض صغار الفلاحين والمزارعين في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالإضافة إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على الواقع العملي لتطبيق المبادرة الزراعية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الزراعية من خلال وجود برنامج زراعية يساهم في تهيئة قاعدة مهمة تسهم في تطوير قدرات الباحثين ولتحقيق أهداف البحث توصل الباحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن المبادرة الزراعية تسهم في رفع معدل الإنتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة من قبل الفلاحين والمزارعين ويتم الاعتماد على بيانات الفرضية وخرج البحث باستنتاجات أهمها : أسهمت المبادرة الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق القروض الممنوحة من قبل المصرف عكس توجه الفلاحين والمزارعين على طلب تلك الفروض وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي. [1]

اتفقت مع الدراسة الحالية: في دراسة دور التمويل في تنمية قطاع الثروة الحيوانية كجزء من القطاع الزراعي واختلفت معها في أن هدف هذه الدراسة البحث في الوقوف على الواقع العملي لتطبيق المبادرة الزراعية وانعكاساتها على تحقيق التنمية الزراعية، بينما هدف الدراسة الحالية التعرف على دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية.

5/ دراسة: محمد دار الخضر (مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي) في الفترة ما بين 1990-2002م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مشاكل قطاع الثروة الحيوانية بصورة عامة، والمساهمة في إيجاد الحلول واقتراح بعض الوسائل التي تؤدي إلى حل هذه المشاكل وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في التنمية وذلك عن طريق تطوير الصادرات الثروة الحيوانية وعكس أهمية قطاع الثروة الحيوانية لجعله من أولويات خطة التنمية في السودان، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليل البيانات، ومن أهم النتائج أن هنالك نمو متزايد في أعداد الثروة الحيوانية في السودان ولكنه ليس بالكم الذي يزداد به عدد السكان والطلب العالمي، الترحال بنظامه الحالي في السودان يقف عائقاً أمام تطوير الإنتاج الحيواني وذلك

---

(1) نعمة عبد الهادي، دور إستراتيجية التمويل في تنمية قطاع الثروة الحيوانية،2009، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة.

لإتباع الأساليب التقليدية في تربية الحيوان في السودان، ومن أهم التوصيات ضرورة قيام مشروعات المزارع الرعوية للمساعدة في الإقلال من تأثير الترحال وبالتالي تطوير الإنتاج الحيواني في تلك المناطق، إشراك الرعاة في تخطيط وتنفيذ تلك المشروعات الرعوية في مناطقهم . [1]

اتفقت مع الدراسة الحالية في تركيز الدراستين على مشاكل قطاع الثروة الحيوانية وعكس أهمية قطاع الثروة الحيوانية، اختلفت مع الدراسة الحالية في أن هذه الدراسة هدفها الرئيسي التعرف على مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي بينما الدراسة الحالية التركيز على دور التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية واختلف أيضاً في الفترة الزمنية للدراستين.

---

(1) محمد دار الخضر، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي،2007، جامعة البحر الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والادبيات

المبحث الأول: مفهوم وخصائص التمويل المصرفي

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التمويل المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي :

إن تنوع احتياجات ورغبات الأفراد وتطورها وارتقائها تزيد الحاجة إلى الائتمان فالمؤسسات الإنتاجية والتوزيعية تقترض لتواصل نشاطها أو لتزيده توسعاً، سواء كانت تلك التي تواجه عجزاً في السيولة أو التي ترغب في الزيادة .والبنوك التي تقوم بمنح التمويل قد تتخصص في نوع معين منه أو تقوم بمنح عدة أنواع من التمويل وفقاً لهذا التخصص لتحدد طبيعة هذا البنك إلى بنك ائتمان زراعي أو بنك ائتمان صناعي أو ائتمان عقاري أو ائتمان للتجارة الخارجية أو تجمع بين عدة أنواع من هذا الائتمان وتضيف إليه تمويل الخدمات التجارية فتصبح بنوكا تجارية ،أي تقديم الائتمان التجاري إلى جانب الائتمان غير التجاري، خاصة بعد اتساع نشاطها وخروجها عن نطاق التمويل التقليدي طويل الأجل لتنافس البنوك المتخصصة.[1]

وتتعدد تعريفات الائتمان المصرفي وتختلف باختلاف وجهات النظر ففي الوقت الذي يري فيه جون ستيورت ميل الائتمان هو تصريح باستخدام رأس مال آخر بمعنى أنه أضاف رأسمالاً جديداً إلى رأسمال المشروع لاستخدامه وهو تعريف غير واقعي لم ينظر إلى واقع الاختلاف الشاسع بين الائتمان وبين رأس المال أي بين حقوق الغير على المشروع وبين حقوق الملكية .[2]

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي من خلال تتبع المعني اللفظي لكلمة **gredit** والتي تستمد أصولها من الكلمة اللاتينية **greds** والتي تعني إني اعتقد والتي اشتق منها كلمة **gred** والتي تعني الثقة.

ومن ثم يمكن تعريف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحته مبلغاً معيناً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتم سداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه "

ويمكن تجزئة هذا التعريف باعتباره الأكثر قبولاً إلى عدة عناصر أساسية:

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص ص (19-20).

(2) محمد محمود مكاوي، التمويل المصرفي التقليدي-الإسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص (4).

العنصر الأول: الثقة:

يعني أن البنك قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل مؤهل للحصول على الائتمان، وان درجة المخاطرة التي تتضمنها عملية منح الائتمان له يمكن قبولها، خاصة أن أي بنك يتخذ أي قرار يحتمل درجة من المخاطرة التي يتعين حسابها بدقة شديدة ويتعين أخذها في الاعتبار.

العنصر الثاني: مبلغ الائتمان المزعم منحه للعميل:

ويرتبط هذا العنصر بجانبين مهمين هما:

1- حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك.

2 – مدي ملائمة العميل وقدرته على السداد.

العنصر الثالث: الغرض المستخدم فيه الائتمان:

من الضروري معرفة الهدف من حصول العميل على الائتمان المطلوب.

العنصر الرابع: الفترة الممنوح فيها الائتمان:

لابد من تحديد مدة محددة يتم من خلالها تقديم الائتمان للعميل ومدة أخرى يتم من خلالها سداد هذا الائتمان.

العنصر الخامس: المقابل الذي يحصل عليه البنك:

1- سعر الفائدة.

2- المصاريف والعمولات . [1]

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي حجر الزاوية لنشاط البنك وأحد دعائمه الأساسية في تحقيق أهدافه من حيث استغلال الأموال المتاحة لدى البنك الاستغلال الأمثل، وأيضاً تبرز لنا أهمية الائتمان بالنسبة للمجتمع، حيث زيادة الأموال الموجودة في السوق واستغلالها في تشغيل الطاقات العاطلة واستغلال الموارد المتاحة.

يلعب التمويل المصرفي دوراً مهماً في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية، وتمثل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية والبنوك غير التجارية، كما تعد المصدر الأساسي لإيراداتها ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال الاستحقاق تبعاً لاختلاف طبيعة وآجال مواردها.

---

(1) عبد الطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص (5).

بينما تشكل القروض والتسهيلات قصيرة الأجل الجانب الأكبر في محفظة القروض لدى البنوك التجارية نظراً لأن معظم مواردها تتمثل في ودائع قصيرة الأجل، نجدها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم أساساً بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، استناداً إلى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبي في مقدمتها القروض طويلة المدى والودائع متوسطة الأجل وحقوق المساهمين.

ويعتبر الغرض من التمويل المحور الأساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك. كما يستند قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها والتي تختلف مفاهيمها وأدواتها وفقاً للغرض من التمويل، أما إذا كان تمويلاً قصير الأجل أو تمويلاً استثمارياً متوسط أو طويل الأجل . [1]

ثالثاً: خصائص الائتمان المصرفي:

1- خاصية التصفية الذاتية :

تعني التصفية الذاتية أن القرض يستخدم في غرض محدد ويترتب على هذا الاستخدام توليد تدفقات نقدية خارجية تستخدم في سداد القرض ولقد عبرت تعليمات البنك المركزي عن هذه الخاصية باشتراط توافر مصدر سداد لدى العميل المقترض، ففي المشروع التجاري يتحول القرض إلى بضاعة مشتراه يتم تخزينها ثم بيعها ثم تحصيل قيمتها، وتسمي دورة الشراء والبيع بدورة التمويل التجاري.

كما أنه في المشروع الصناعي يتحول التمويل إلى خامات ثم بضاعة تحت التشغيل ثم بضاعة تامة الصنع لتخزن، ثم تباع وتحصل قيمتها لتسديد القرض وتطلق على دورتي التشغيل والبيع هنا بدورة التمويل الصناعي.

2- خاصية نقل القروض للبنك المركزي :

وتعني هذه الخاصية استحواذ البنك التجاري على أصول أو ضمانات يمكن نقل عبئها مؤقتاً للبنك المركزي عن طريق الاقتراض بضمانها، ويطلق عليها السيولة الاحتياطية، إذ يمكن للبنك التجاري عند الحاجة أن يعيد خصم الأوراق التجارية المتوفرة فيها الشروط المقررة، أو يعيد رهن بعض أنواع من الأوراق المالية أو السلع التي ترهنها لعملائها بشروط محددة.

---

(1) المرجع السابق، ص ص (26_27).

3- خاصية الملائمة بين حجم ونوع القروض وبين احتياجات التمويل:

تعني هذه الخاصية بتقنين غاية التمويل وتتمثل هذه الغاية في توفير التمويل المناسب للعميل حجماً ونوعاً تبعاً لاحتياجاته مع برمجة سداد ما حصل عليها وفق ظروف الدخل المتولد من تشغيل هذا التمويل.

4 - خاصية المغايرة (تغير الظروف):

من الأمور المتعارف عليها أن القرض الذي يمنح لعميل معين يرتبط ويدور مع ظروف العميل ومع المناخ السائد وقت منح القرض كما ترتبط شروط ومكونات وضمانات القرض مع هذه العوامل مجتمعة. [1]

رابعاً: أنواع التمويل:

يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها:

- المدة التي يستغرقها.
- مصدر الحصول علية.
- الغرض الذي يستخدم لآجلة.

1/إشكال التمويل من حيث المدة:

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ- تمويل قصير الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لا تمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية

ب- تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدداً من السنين وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

ج- تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضاً إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

2/أشكال التمويل من حيث المصدر للحصول عليه:

---

(1) المرجع السابق، ص ص (43-30).

وينقسم التمويل تبعاً لمصادره إلى:

أ- تمويل ذاتي: ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو طويلة.

ب- تمويل خارجي: يتمثل في لجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهه احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة

ويمكن التمييز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها (قروض بنكية وسندات خزينة)

3/ أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله :[1]

وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ- تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع بقصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام.

ب- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إلى ذلك من العمليات التي سيترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع. [2]

خامساً: مخاطر الائتمان المصرفي

1 - مفهوم المخاطر الائتمانية:

يمكن النظر للمخاطر الائتمانية من خلال منظورين مختلفين الأول هو تناولها من حيث قصرها على المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي فقط والثاني هو تناولها من حيث المخاطر المصاحبة للنشاط المصرفي ككل، ويعد المفهوم الأول المفهوم الضيق للمخاطر

---

(1) محمد الفاتح محمود بشير، التمويل والاستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الدار العالمية للنشر والطباعة، الخرطوم،2017، ص ص (26-28).

(2) أحمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، القاهرة، 2002، ص ص (175-183).

الائتمانية، كما يعد المفهوم الثاني المفهوم الواسع للمخاطر الائتمانية، ويختلف بالطبع تعريف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهومين الضيق والواسع.

أ/ تعريف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الضيق: تعرف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الضيق لها بأنها الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للبنك (العميل المدين) بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً ويترتب على هذا التعريف الحقائق الآتية:

- إن احتمال عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه البنك احتمال قائم دائماً.
- درجه تحقق هذا الاحتمال في المستقبل غير معلومة للبنك بدقة كاملة.

ب/ تعريف المخاطر الائتمانية وفقا للمفهوم الواسع: تعرف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الواسع بأنها الاحتمالات القائمة دائماً بعدم قيام الأطراف المقابلة للبنك (أطراف متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً ويتسع المفهوم الواسع لتعريف المخاطر الائتمانية ليشمل كافة الأنشطة الأخرى والمصرفية مثل: إيداعات لدى المراسلين في الخارج، إيداعات لدى بنوك محلية، الاستثمار في الأوراق المالية.

مثلاً أن قيام البنك بالاحتفاظ بودائع طرف مراسليه في الخارج لتشغيل عملياته الخارجية يرتبط بمخاطر ناشئة عن احتمالات إفلاس أو انهيار أحد أو بعض مراسليه.

2 - طبيعة المخاطر الائتمانية:

تعد المخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة ومتغيرة واحتمالات وجودها قائمة دائما، وتفرض هذه الطبيعة على البنوك والمؤسسات المالية المانحة للائتمان المصرفي ضرورة ملحة لتحليل ومراجعة وإدارة هذه المخاطر الائتمانية.

فالمخاطر الائتمانية ذات طبيعة مركبة ومتشابكة في كونها مستمدة وناشئة من مصادر تمثل أطراف مختلفة ومتعددة ذات علاقات متداخلة مع بعضها البعض فتنشأ المخاطر الائتمانية من مصادر أولية وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة وحجم العملية أو العمليات الممولة، ومخاطر مرتبطة بالعميل نفسه، ومخاطر مرتبطة بخطأ البنك في دراسة احتياجات العميل، وهذه العوامل لا تمارس آثارها على العملية الائتمانية بمعزل عن بعضها البعض من جهة وعلى العملية الائتمانية من جهة أخرى.

والمخاطر الائتمانية قائمة دائما لأنها تصاحب منح الائتمان المصرفي لأنه لا يوجد ائتمان من غير مخاطر فالمخاطر من طبيعة النشاط الائتماني ولكن بالطبع يمكن تقليل المخاطر الائتمانية إلى أدنى حد ممكن وذلك عن طريق التحليل الدقيق.

والمخاطر الائتمانية متغيرة دائما في كونها تتصف بطبيعة متغيرة لا يمكن أن تتصف بالثبات.

3 - العوامل المؤثرة في مستوى المخاطر الائتمانية:

يختلف مستوى أو درجة المخاطر الائتمانية التي يواجها البنك من بنك لآخر ويتوقف تحديد مستوى أو درجة هذه المخاطر على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وتكمن الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية في التعامل الكفء مع هذه العوامل للوصول لهدف رئيسي هو تقليل هذه المخاطر وتعظيم أرباح البنك.

ومن أهم هذه العوامل:

1 - العوامل الداخلية:

ويقصد بها العوامل التي تنشأ من داخل البنوك والمؤسسات المالية حيث يكون لها دور في إمكانيات التأثير[1] والسيطرة عليها ومن أهم هذه العوامل:

أ/ السياسة الائتمانية المتبعة بالبنك:

تؤدي السياسة الائتمانية الرشيدة والناجحة إلى تقليل المخاطر الائتمانية، كما يترتب على تبني البنك لسياسة ائتمانية غير جيدة ارتفاع في مستوى وحدة المخاطر الائتمانية التي يواجها البنك

ب/ طبيعة نشاط البنك:

تؤثر طبيعة نشاط البنك الائتماني في تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التي يواجها، فالبنوك المتخصصة تواجه مستويات أكثر ارتفاعاً من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالبنوك التجارية وذلك يرجع إلى طبيعة القطاع المستفيد من التسهيلات الائتمانية فالبنوك التجارية تمنح التمويل المصرفي قصير الأجل لمختلف المشروعات الاقتصادية (تجارة، خدمات، نقل، وقطاعات أخري) فتكون درجة التنويع الائتماني القطاعي لها كبيرة بالمقارنة بالبنوك المتخصصة والتي يتصف النشاط الائتماني لها بدرجة تركز مرتفعة على قطاع واحد أو نشاط واحد.

ج/ مدى الملاءة التمويلية للبنك:

الملاءة المالية أو التمويلية للبنك يقصد بها مدى مقدرة البنك على منح التمويل تؤثر في تحديد حجم أو مستوى المخاطر الائتمانية التي يواجها، في حين نجد أن البنوك ذات الملائمة

---

(1) المرجع السابق، ص (177).

الكبيرة تستطيع تحمل ومواجهة مستويات أكثر ارتفاعاً من المخاطر الائتمانية بالمقارنة بالبنوك ذات الملائمة التمويلية الأقل.

د/ كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية:

فالإدارة الفاعلة والكفء للمخاطر تؤدي إلى تقليل المخاطر الائتمانية التي يواجها البنك وذلك بالمقارنة مع الإدارة غير الجيدة أو ذات الكفاءة المتوسطة أو المنخفضة.

هـ/ مدى المرونة والتجاوب مع المتغيرات المستجدة:

فالسياسات والإجراءات الائتمانية المرنة والتي تتجاوب بسرعة مع المتغيرات والتطورات المستجدة والمتلاحقة والسريعة في سوق الائتمان المصرفي تستطيع تقليل المخاطر الائتمانية بشكل أفضل وأكبر من السياسات والإجراءات الجامدة.

2 – العوامل الخارجية:

يقصد بها العوامل التي تنشأ من خارج البنوك أو المؤسسات المالية ولا يكون للبنوك إمكانية في التأثير أو السيطرة عليها بل يكون للبنوك خيار واحد فقط هو التعامل الكفء مع هذه العوامل ومن أهم هذه العوامل:

أ/ طبيعة السوق وظروف المنافسة: [1]

تؤثر طبيعة السوق وظروف المنافسة التي يعمل فيها البنك في تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التي يواجها، فهناك أسواق مرتفعة المخاطر بطبيعتها كأسواق الدول النامية وذلك لعدم تنوع وعدم مرونة الهياكل الإنتاجية لها وذلك بالمقارنة بأسواق الدول المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية المرنة والمتنوعة والمتوازنة.

ب/ الظروف الاقتصادية السائدة:

تمارس الظروف والمناخات الاقتصادية السائدة آثارها في تحديد مستوى المخاطر الائتمانية التي يواجها البنك بشكل مؤثر جداً ففي أوقات الرواج تحقق معظم المشروعات أرباح كثيرة ووفيرة ويسود الاقتصاد روح التفائل والتوسع وتستطيع هذه المشروعات سداد التزاماتها من حصيلة هذه الأرباح وبسهولة ودون تعثر أو ارتباك، وينعكس ذلك الوضع على المخاطر الائتمانية التي يواجها البنك فتكون في صورة مستويات منخفضة جداً وذلك بالمقارنة مع أوقات الكساد والتراجع والركود الاقتصادي لا تستطيع المشروعات الوفاء بالتزاماتها.

ج/ الإطار القانوني السائد لمنح الائتمان المصرفي:

---

(1) المرجع السابق، ص (178).

يقصد بالإطار القانوني السائد لمنح الائتمان المصرفي والنظام القانوني والتشريعات السائدة والمنظمة للإجراءات المصرفية والائتمانية في المجتمع، فكلما كان هذا الإطار القانوني السائد لمنح الائتمان المصرفي إطار أو نظام فعال ومنتج كلما أدى ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تقليل المخاطر الائتمانية المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي والعكس صحيح في حالة كون النظام القانوني السائد لمنح الائتمان المصرفي نظاماً معقداً ومعوقاً ومضيعاً للوقت والجهد والمال.

فعلي سبيل المثال لا الحصر يؤدي طول إجراءات التقاضي والتنفيذ على أنواع معينة من الضمانات (كضمانات الرهن العقاري والتجاري) إلى إتاحة الفرصة لبعض العملاء المماطلة والتسويف في سداد مستحقات ومديونيات البنوك لديهم. [1]

---

1 المرجع السابق، ص(183).

المبحث الثاني

الأهمية الاقتصادية لقطاع الثروة الحيوانية

مقدمة:

تشكل الثروة الحيوانية أهمية كبيرة بالنسبة للفرد والدولة حيث تمد الفرد بما يحتاج إليه من غذاء وكذلك تسهم في خدمة الكثير من القطاعات الأخرى وعلى رأسها الزراعة والصناعة والتجارة وتعد الثروة الحيوانية كنز لا يمكن الاستغناء عنه فهي تشمل جميع الحيوانات سواء المنتجة مثل المواشي التي يعتمد عليها في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان كتوفير الغذاء حيث أن هنالك جزء من هذه الثروة يمدنا باللحوم ، والألبان ، والأصواف ، والجلود مثل الأبقار والجمال والماعز وغير ذلك، وجزء أخر من هذه الثروة يعتمد عليه بشكل أساسي خاصة في الريف كوسيلة للمواصلات ونقل البضائع من مكان لآخر ، وغير ذلك من الحيوانات الأخرى مثل الحيوانات النادرة التي يأتي السياح من مختلف دول العالم لرؤيتها ونظراً لأنها تنتج لنا الكثير وتكون سبباً في كسب المال يجب المحافظة عليها والعمل على تنميتها.

إن المحصلة العامة لوجود الثروة الحيوانية وتنميتها مقابل الطلب عليها واستهلاك منتجاتها واستثمار مخلفاتها ينبغي أن يكون دائما لصالح تنمية هذه الثروة ومنحها ضماناً كمياً دائماً على حجم الطلب والاستهلاك للاعتبارات التالية:

1- المحافظة على أسعارها وأسعار منتجاتها تجاه رغبات المستهلك وتنامي قدرته الشرائية سنوياً.
2- توفر لحومها ومنتجاتها إلى الأجيال القادمة دون خلل في التوازن بين العرض والطلب
3- تحقيق الاكتفاء الذاتي وحفظ الموارد المالية من التسرب إلى خارج البلاد بسبب الاستيراد لسد العجز أو تكملة متطلبات العرض بما يوازي الطلب.
4- تحقيق صيغة التكامل الاقتصادي والزراعي بتلبية احتياجات البلدان غير المنتجة في هذا المجال .

أولاً : الأهمية الاقتصادية للثروة الحيوانية:

تبرز أهمية الإدارة الاقتصادية لهذا القطاع لاتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك مما حفز كثير من المستثمرين على الدخول لأسواق المنتجات الحيوانية .[1]

---

(1) إبراهيم سليمان احمد مشهور، الإدارة الاقتصادية للإنتاج الحيواني، أكشن للدعاية والإعلان والنشر، القاهرة،2006، ص (1).

وتبرز أهمية الثروة الحيوانية في النقاط التالية:

1 – توفير الغذاء للإنسان:

يعتمد الإنسان في غذائه الأساسي على منتجات الثروة الحيوانية من اللحوم والبيض والألبان والأجبان وغيرها، فجسم الإنسان يحتاج إلى العناصر الغذائية الموجودة في المنتجات الحيوانية مثل البروتينات ويمكن تقسيم الحيوانات الاقتصادية تبعاً لأهميتها الغذائية للإنسان إلى الآتي:

أ/ حيوانات اللحم:

يعتبر اللحم من المواد الغذائية المهمة في تغذية الإنسان حيث أنه يستهلك كميات وأنواع مختلفة من اللحوم في غذائه بجانب المواد الغذائية النباتية ويختلف معدل استهلاك اللحوم باختلاف الدول وطبيعة ونظام الزراعة فيها وعادة يزداد استهلاك اللحوم في الدول المتقدمة وترتفع نسبة استهلاك الكاربوهيدريت والنشويات في الدول النامية وبما أن استهلاك الشعوب النامية للحوم وغيرها من المواد الغذائية في ازدياد مستمر نتيجة ازدياد عدد سكانها من جهة وارتفاع مستوى معيشتها من جهة أخرى فإن ذلك يحتم الاتجاه لزيادة إنتاج المواد الغذائية لأجل تلبية الطلبات المتزايدة عليها.

وبما أن اللحم يعتبر المصدر الرئيسي للبروتين الذي هو بدوره العنصر الأساسي لنمو الأجسام نمواً صحيحاً فيجب الاهتمام بتربية ماشية اللحم على أن يرافقها تحسين نوعية اللحم وطريقة تسويقية لغرض تأمين احتياجات المستهلك وحسب رغباتهم المختلفة وبكامل المواصفات العلمية الصحيحة.

ب/ حيوانات الحليب:

وهي الحيوانات التي تربى لأجل الحصول على إفرازات الغدد اللبنية من الحليب وتصنيعه واستخلاص مشتقاته (الجبن، الزبد...الخ) ومن ثم يمكن استخدامها لأغراض اللحم أيضا عندما تكون إنتاجيتها من الحليب غير اقتصادية بالنسبة للمربي ومن هذه الحيوانات الأبقار المنتجة للحليب.[1]

2 – زيادة الدخل القومي:

---

(1) المرجع السابق، ص(3).

تعمل تربية الحيوانات المختلفة في زيادة الدخل القومي للدول، وذلك من خلال بيعها أو بيع منتجاتها كما أنه عندما تتوفر هذه الأصناف من الثروة الحيوانية داخل البلد توفر الكثير من النفقات والمصاريف للدول

3- تنشيط السياحة:

قد تستخدم بعض الأنواع من الحيوانات في تنشيط السياحة وخاصة تلك المهددة بالانقراض والنادرة فإنها تجذب السياح من مختلف أرجاء العالم من الهواة للبحث عن الحيوانات النادرة.

4 - زيادة الثروة الزراعية:

فالثروة الحيوانية والثروة الزراعية تؤثر كل منهما في الأخرى، ولا تتطور إحداهما إلا بتطور الثانية.

5 - تنشيط الصناعة:

هنالك العديد من الصناعات التي تدخل فيها منتجات الثروة الحيوانية وتمثل المواد الأولية لبعض الصناعات المشهورة.

6 - التنقل:

استخدام بعض الأنواع من الحيوانات في التنقل من مكان لآخر وخاصة في الأماكن الوعرة والطرق التي لا تستطيع السيارات المرور من خلالها.

ويمكن حصر منتجات الحيوان الزراعي المعروفة تجارياً تحت النقاط التالية تبعاً لأهميتها وهي:

أ/ المنتجات الغذائية كاللحوم الطازجة والبيض واللبن ومشتقاته ومخلفات الذبح الصالحة

ب/ منتجات الملابس: وتأتي في المرتبة الثانية في أهميتها التجارية ومنها الصوف والوبر والريش والفرو.

ج/ منتجات صناعية: كالجلود، ومخلفات الذبح غير الصالحة كالأمعاء والدهون...الخ ، ومنتجات السماد الطبيعي وأهميته في الزراعة وحفظ خصوبة التربة وحيويتها .

4- الفوائد الاقتصادية العامة : [1]

أ/ إن الحيوانات الزراعية تحول المواد الزائدة وفضلات المزرعة المهملة إلى منتجات غذائية مثل اللحم والبيض والحليب

ب/ تساعد التربة على تنظيم دخل الفلاح السنوي حيث أنها توفر ربح يومي مناسب ومنتظم

---

(1) المرجع السابق، ص(4).

ج/ تفيد التربية الفلاح في تسميد أرضة لأن السماد الحيواني مهم لتقوية الأرض وزيادة خصوبتها.

ثانياً: طرق المحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها:

بعد الحديث عن أهمية الثروة الحيوانية لابد من حمايتها والمحافظة عليها وتطويرها ومن طرق المحافظة على الثروة الحيوانية:

1- إعطائها المطاعيم واللقاحات التي تساعدها في مقاومة الأمراض وبالتالي تقليل نسبة نفوقها.

2- استخدام طريقة التهجين للتزاوج فيما بينها من أجل تحسين صفاتها والتخلص من بعض الطفرات التي تصيبها.

3- حمايتها من الصيد الجائر الذي يمارسه الكثير كهواية من أجل المنفعة فقط، أو للحصول على بعض الأجزاء النادرة في أجسادها مثل الفرو في الثعالب، أو الأنياب عند الفيلة، وغيرها.

4- وقف الزحف العمراني وقطع الأشجار، واللذان قد يتسببان لكثير من الحيوانات لأماكن عيشها.

أما الطرق اللازم إتباعها لتنمية قطاع الثروة الحيوانية يجب مراعاة فيها الآتي:

1 - الصحة:

تسبب أمراض الماشية خسارة فادحة في قطاع الثروة الحيوانية وبغض النظر عن معدلات الوفيات المرتفعة فإن هذه الأمراض تؤثر على الخصوبة، ومعدل النمو والإنتاجية، ومن الأمثلة على هذه الأمراض الطاعون البقري، الالتهاب الرئوي، والسل البقري، وغيرها.

ولمواجهة هذه الأمراض المنتشرة والمعدية، يجب تأمين العلاج للأمراض كافة، وتطبيق الحجر الصحي على الحيوانات المريضة بحيث يتم منع انتشار المرض.

2 - التغذية:

إن تلبية المتطلبات الغذائية للثروة الحيوانية أمر مهم لكافة الحيوانات سواء حديثة الولادة أو الحيوانات النامية أو غيرها.

ويجب أن يحتوي النظام الغذائي الأمثل من الناحية العلمية على كميات كافية من الأحماض الامينية، والأحماض الدهنية، والكربوهيدرات، والفيتامينات، والمعادن، مع تأمين بدائل تكميلية تعوض النقص في الأنظمة الغذائية للحيوانات مثل بدائل الحليب للعجول والحملان

الصغيرة كما [1] يمكن إضافة بعض المكملات الغذائية مثل الزنك وحمض الليونيك المقترن ذلك من أجل تحقيق نتائج معينة مثل نتائج الحمل وتحسين الخصوبة والحفاظ على حياة المواليد الجدد وزيادة المناعة.

وحتى يكون البرنامج الغذائي ناجحاً على مستوى الإنتاجية والاقتصاد فيجب أن يتضمن توازناً بين البروتينات، والطاقة، والفيتامينات، والمعادن الضرورية، بالإضافة إلى الماء الذي يعد من الأمور الحيوية في برنامج التغذية الحيوانية.

3 – تحسين الوراثة:

يعتمد التحسين الوراثي للثروة الحيوانية على الوصول إلى الاختلافات الجينية والطرق الفعالة لاستغلال التنوع، وذلك من أجل الحصول على سلالات قادرة على التكيف والإنتاج في بيئات مختلفة، وتحسين التكاثر من خلال نقل الأجنة وتجميدها وزراعتها وإجراء عمليات تجميع النواة بهدف الحصول على السلالة الأفضل وغيرها من الأساليب الحديثة.[2]

ثالثاً: مهددات قطاع الثروة الحيوانية:

1– الأوبئة والأمراض:

يواجه القطاع العديد من المهددات من الأمراض الوبائية والمعدية بين الحيوانات والمتناقلة بين الحيوان والإنسان وكذلك بعض الحالات المرضية كما يلي:

- الأمراض الوبائية الواجب التبليغ عنها والتي تؤثر على القطيع القومي.
- الأمراض ذات العلاقة بالإنتاج والتلقيح الصناعي.
- الأمراض ذات العلاقة بالصادر
- السموم والترسبات الكيميائية والدوائية

بالرغم من التحوطات الاحترازية تظل الأمراض الوبائية وخاصة العابرة للحدود تشكل مهدداً كبيراً على القطاع مما يتطلب تضافر الجهود بين دول الجوار وأهمها حمى الوادي المتصدع وأنفلونزا الطيور.

ويعتبر الاستخدام الخاطئ من جانب المنتجين للأدوية البيطرية (زيادة الجرعة) ومن جانب المزارعين (المبيدات الحشرية) كل ذلك يؤثر سلباً على الحيوان.

---

(1) **http/www.almrsal.com(15.12.2018)9:30am**

(2) المرجع السابق.

2 – الفيضانات والسيول: [1]

بالرغم من أن الفيضانات تعتبر من الظواهر الطبيعية المفيدة لتأثيرها المباشر بزيادة المياه في الأنهار والروافد والخيران والقنوات وما لها من نتائج إيجابية بالنسبة للزراعة والرعي إلا أن لها آثاراً سالبة عند حدوثها بكميات كبيرة تزيد عن المعدل المتوقع مما قد يتسبب في كوارث عديدة تؤثر مباشرة على صحة [2] الإنسان والحيوان والبنية التحتية ووسائل الاتصال والمواصلات. وتعتبر الفيضانات والسيول من العوامل المساعدة على انتشار الأمراض الوبائية في الإنسان والحيوان خاصة تلك التي تعتمد على الناقل الحشري في انتشارها مثل الملاريا في الإنسان وحمي الوادي المتصدع في الحيوان والإنسان وذلك لأهمية المياه في دورة حياة الناقل .

تكمن خطورة الفيضانات والسيول فيما تخلفه من برك ومستنقعات في خلق بيئة صالحة لتوالد الناقل وما تسببه من دمار للمشروعات الزراعية وإتلاف المراعي والمشروعات الأخرى ونفوق أو غرق الماشية.

3 – الجفاف والتصحر:

يعتبر الجفاف من الكوارث المناخية شديدة الأثر حيث يؤدي على المدى البعيد لدمار الزراعة وهلاك الحيوان ولخسائر بشرية فادحة علاوة على تأثيره على البيئة.

من آثار الجفاف على الثروة الحيوانية ما يلي:

- الترحال لمسافات طويلة بحثا عن الماء والعشب وتأثير الجفاف السالب على نظام الري بتدهور إمداد القنوات والوديان وتأثير الآبار السطحية مما يؤدي لجفافها وتلوث مياهها وملوحتها.
- انخفاض إنتاج المحاصيل والمخلفات الزراعية والمراعي.

4 – ارتفاع درجة الحرارة:

يؤثر ارتفاع درجة الحرارة تأثيراً مباشراً على صحة القطيع وبالتالي أدائه وإنتاجه خاصة في المواشي ذات الخصائص الإنتاجية العالية والسلالات المهجنة. وقد أثر هذا على خطط وسياسات وبرامج تحسين السلالات المحلية عن طريق إدخال سلالات أجنبية ذات خصائص إنتاجية عالية. كما يؤثر على خصوبة الحيوان.

---

(1) محمد حسين، الثروة الحيوانية في الوطن العربي، دار دمشق للنشر، سوريا، 2006، ص ص(15–26).

(2) المرجع السابق، ص (26).

من أعراض ارتفاع درجة الحرارة:

- نقص وزن الجسم لقلة الشهية وتقل إنتاجية الحيوان وتقل الإنتاجية اللبن ونسبة الدهن في اللبن.
- ارتفاع درجة حرارة الدم وانخفاض في الضغط وسرعة التنفس.
- في حالة الدواجن: يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى النفوق وتقليل حجم البيض.
- نشاط الطور اليرقي لديدان الجهاز الهضمي والتنفسي مما يؤدي إلى التهاب المعدة والأمعاء والرئتين.

5 – ترحال الحيوان:

من طبيعة الإنتاج التقليدي الترحال الدائم والمستمر بحثاً عن الكلأ والماء ، وينعكس أسلوب الترحال سلباً على المراعي الطبيعية من جراء ممارسات بعض الرعاة غير المسئولة مما يؤثر على توفير الغذاء للمواشي ، كما يؤثر على جودة اللحوم المنتجة حيث تقل الاستفادة من المادة الغذائية المهضومة بسبب الترحال بحيث يتم توظيف معظم المادة المهضومة في توفير الطاقة المستخدمة في الحركة بدل الاستفادة منها في الإنتاج ، كما أنه يؤدي إلى إهدار الوقت وتفويت فرصة الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والبيطرية والإرشادية.

6 – مشاكل السكان والتنمية:

كل المشاكل التي تندرج في هذا الموضوع مثل الحروب والفقر والأمية والأمراض التي تصيب الإنسان تؤثر سلباً على قطاع الثروة الحيوانية حيث يؤدي اندلاع الحروب إلى حرق الزرع ويقعد المرض بالمنتج فيؤثر على إدارة القطيع كما تؤثر الأمية على ثقافة المنتج مما يعني ضعف القدرات للنهوض بالثروة الحيوانية في القطاع التقليدي.

ونجد أنه من المهددات لتنمية قطاع الثروة الحيوانية الاعتماد الكلي على القطاع التقليدي بسلبياته المعروفة

- اهتمامه بالكم دون الكيف.
- تدني ثقافة المنتج.
- الترحال المستمر.
- ضعف الإنتاج والإنتاجية.
- النقص في التغذية كماً ونوعاً بسبب تقلص المساحات الرعوية(تمدد الزراعة) . [1]

---

(1) المرجع السابق، ص (27)

الفصل الثالث

المبحث الأول: التمويل المصرفي في السودان

المبحث الثاني: مقومات قطاع الثروة الحيوانية في السودان

المبحث الأول

التمويل المصرفي في السودان

أولاً: نشأة الجهاز المصرفي في السودان :

مر الجهاز المصرفي السوداني بعدة مراحل يمكن تناولها بشي من الاختصار في الآتي:

نشأة وتطور الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة (1903-1969م).

تمتد هذه الفترة من نشأة أول مصرف بالسودان إلى ما بعد الاستقلال، فقد نشأ خلال الفترة (1903-1969م) أربعة فروع لبنوك أجنبية .

1/ فرع البنك الأهلي المصري 1903م.

2/ فرع بنك باركليز، بريطاني الأصل 1913م.

3/ فرع البنك العثماني، تركي الأصل 1949م.

4/ فرع بنك الكريدي ليونية، فرنسي الأصل 1953م.

نال السودان استقلاله في عام 1956م ومع ذلك استمر دخول البنوك الأجنبية إلى السودان، حيث تم افتتاح فرع البنك العربي الأردني(أردني) في عام 1956م وفرع البنك التجاري الأثيوبي في عام 1958م ليصبح عدد فروع البنوك الأجنبية بالسودان بنهاية عام 1960م ستة فروع لها 37 فرعاً منتشرة بالمدن الكبيرة.

شهدت هذه الفترة إنشاء لجنة العملة السودانية في عام 1956م لتقوم بإصدار العملة، كما تم إنشاء البنك الزراعي السوداني في عام 1957م لمنح القروض الزراعية، وتحول فرع بنك الكريدي ليونيه (الفرنسي) في عام 1958م إلى بنك النيلين بامتلاك الحكومة السودانية لـ 60 % من الأسهم واحتفاظ الكريدي ليونيه بـ 40% .

إن استمرار دخول فروع البنوك الأجنبية في تلك الفترة مرتبط بالاستعمار وسبب غياب البنك المركزي [1] الوطني الذي كان يمكن أن يوجه نشاطها، تحكمت هذه الفروع في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه لمنفعتها دون وضع اعتبار لتنمية البلاد، وسيطرت على الأرصدة الأجنبية وركزت عملها على القروض قصيرة الأجل ذات الربح السريع .

---

(1) صابر محمد الحسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في التنمية، بنك السودان المركزي، الخرطوم، 2004،ص21

كل ذلك أدي بالمسئولين بالبلاد للتفكير بضرورة قيام بنك وطني ليقوم بمهامه بما يحقق مصلحة البلاد، فكان أن صدر قانون بنك السودان في ديسمبر من عام 1959م، وبموجب ذلك صفي البنك الأهلي المصري أعماله في السودان، كما ألغيت لجنة العملة والت صلاحياتها وبعض سلطات وزارة المالية لبنك السودان.

عليه بنهاية عام 1969م أصبح هيكل الجهاز المصرفي بالسودان يتكون من بنك السودان(البنك المركزي) وثلاثة بنوك وطنية متخصصة وسبعة بنوك تجارية منها خمس لفروع بنوك أجنبية وواحد مشترك وآخر وطني،[1] كما يعكس الجدول التالي :

جدول رقم (1-3) الوحدات المصرفية بالسودان بنهاية 1969

البنك	نوع المصرف	الجنسية	تاريخ الإنشاء
بنك السودان(البنك المركزي)	مركزي	سوداني	1960
فرع بنك باركليز	تجاري	بريطاني	1913
فرع بنك مصر	تجاري	مصري	1953
بنك النيلين	تجاري	سوداني/فرنسي	1964
فرع البنك العربي	تجاري	أردني	1956
البنك الزراعي السوداني	متخصص	سوداني	1957
فرع البنك الأثيوبي	تجاري	أثيوبي	1958
البنك التجاري السوداني	تجاري	سوداني	1960
البنك الصناعي السوداني	متخصص	سوداني	1961
البنك العقاري السوداني	متخصص	سوداني	1967
فرع بنك ناشونال اند قرنديز	تجاري	بريطاني	1969

المصدر: بنك السودان، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،2006، دار السداد للطباعة، الخرطوم، ص(11).

تطور الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة (1970-1975):

---

(2) المرجع السابق، ص(22).

في مايو 1969 آلت مقاليد الحكم في السودان لحكومة مايو والتي كانت ذات فلسفة اشتراكية في إدارة الاقتصاد لذا صدر قرار في يوم1970/5/25 م بتأميم أربعه من المصارف التجارية وتعديل أسمائها وذلك على النحو التالي:

1/ بنك باركليز أصبح بنك الدولة للتجارة الخارجية.

2/ فرع البنك العربي الأردني أصبح بنك البحر الأحمر.

3/ فرع البنك التجاري الأثيوبي أصبح بنك جوبا التجاري.

4/ فرع بنك مصر أصبح بنك الشعب التعاوني.

أما بنك النيلين والبنك التجاري السوداني والبنوك المتخصصة فلم تعدل أسماؤها.

إن تأميم البنوك تم لأسباب عديدة:

1/ترقية وتحسين خدمات وتسهيلات الجهاز المصرفي.

2/ تمكين الجهاز المصرفي من جذب ورقابة رؤوس الأموال.

3/ ممارسة الرقابة اللصيقة من بنك السودان على السياسة النقدية.

4/ إنهاء السيطرة على البلاد وثروتها.

5/ تعزيز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

6/ إضعاف عنصر المنافسة فيما بين البنوك في جانب تعظيم الأرباح.

هذا وقد تحقق الكثير من مرامي التأميم في جانب سودنة الوظائف بالجهاز المصرفي وزيادة موارده والكثير من الترتيبات الإدارية والقانونية للقيام بدورها المنوط به.[1]

وما يهم هنا الإشارة إلى ما تحقق في جانب التمويل المصرفي واتجاهاته لارتباطه بموضوع البحث، ففي هذا الجانب تم الآتي:

1/ تمكين الجهاز المصرفي من زيادة موارده المالية من ودائع الجمهور والحصول على تسهيلات من مصارف خارجية وهو ما ساعد على توفير التمويل لقطاعات الاقتصاد السوداني بما قدره18.1 مليون جنيه من 1970/5/31-1971/3/1.

2/ الالتزام بخطة واضحة لتخطيط التمويل المصرفي وربطه بمخططات الدولة، وقد كانت أبرز خطط الدولة الخطة الخمسية المعدلة 1970-1975.

3/ توسع الجهاز المصرفي في الريف بافتتاح العديد من فروع البنوك التجارية لتوفير الخدمات المصرفية والتمويلية للقطاع التقليدي ونشر الوعي المصرفي والادخاري.

---

(1) بدر الدين عبد الرحيم، خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي بالسودان، مطبوعات بنك السودان، الخرطوم ،2006، ص (5).

4/ تم تعديل الهيكل الإداري لبنك السودان بإضافة مصلحة الائتمان، مصلحة مخاطر الائتمان ومصلحة تخطيط النقد الأجنبي وذلك تحقيقاً للاستغلال الأمثل للموارد.

5/ وضع أسس مرنة لتمويل المؤسسات العامة. [1]

تطور الجهاز المصرفي السوداني خلال (1976-1983):

عرفت هذه الفترة بسيادة سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الاشتراكي والرأسمالي والإسلامي للاستفادة من فوائض الأموال بالأسواق العالمية على أثر الطفرة التي حدثت في أسعار البترول عام 1973م فصدر قانون تشجيع الاستثمار لعام 1976م ، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية.[2]

وقد أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي تحولين في القطاع المصرفي تحول نوعي بقيام مصارف تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، إضافة لدخول مصارف أجنبية للبلاد مرة أخرى، وتحول كمي تمثل في افتتاح 15 بنكاً خلال هذه الفترة وهي:

1- بنوك مشتركة:

بلغ عدد البنوك المشتركة التي تم افتتاحها بالسودان خلال الفترة من 1976-1983م أربعة بنوك وهي: البنك السوداني الفرنسي، البنك الأهلي السوداني، البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق.

2- بنوك أجنبية:

دخلت البلاد خلال الفترة من (1976-1983) خمسة فروع لبنوك أجنبية وهي: بنك الاعتماد والتجارة الدولي، سيتي بانك، بنك عمان، بنك حبيب، بنك الشرق الأوسط.

3- بنوك إسلامية:

بلغ عدد البنوك الإسلامية التي تم تأسيسها في الفترة من 1976-1983م أربعة بنوك وهي: بنك فيصل الإسلامي، بنك التضامن الإسلامي، البنك الإسلامي السوداني، بنك التنمية التعاوني الإسلامي.

4- بنوك حكومية:

---

(1) أيمن ميرغني حسن، اثر استخدامات التقنية المصرفية في كفاءة الجهاز المصرفي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة أم درمان الإسلامية، 2017م، ص (13).

(2) بدر الدين عبد الرحيم، مرجع سابق، ص (9).

تم تأسيس بنك حكومي واحد خلال الفترة من 1976-1983م هو البنك القومي للتصدير والاستيراد بغرض توفير احتياجات الدولة. وتم في هذه الفترة دمج بنك الشعب التعاوني إلى بنك الخرطوم في عام 1983م.

عليه بنهاية عام 1983م أصبح الجهاز المصرفي السوداني يتكون من بنك السودان(المركزي) وثلاثة وعشرون مصرفاً موزعة كالآتي:

1/ خمسة بنوك حكومية تجارية.

2/أربعة بنوك حكومية متخصصة. [1]

3/ ثمانية بنوك مشتركة.

4/ستة فروع لبنوك أجنبية.

تطور الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة (1984-1989م):

اتسمت هذه الفترة بالاتجاه نحو أسلمة العمل بالمصارف السودانية، فقد صدر قرار أسلمة الجهاز المصرفي بتاريخ1984/2/14م، إستناداً لقانون المعاملات المدنية لعام 1984م. وعلى الرغم من عدم وجود التنظير الكافي لآليات العمل المصرفي الإسلامي في ذلك الحين ورغماً عما تم في عهد الحكومة الديمقراطية في عام 1986م بترك الخيار للمصارف للعمل وفقاً للعائد التعويضي أو الصيغ الإسلامية فإن هذه الفترة شهدت قيام عدد من المصارف ذات النهج الإسلامي وهي:

1/ بنك البركة السوداني تأسس في عام 1984م.

2/ البنك الإسلامي لغرب السودان تأسس في عام 1984م.

3/ البنك السعودي السوداني تأسس في عام 1986م.

4/ بنك العمال الوطني تأسس عام 1988م.

5/ بنك الشمال الإسلامي تأسس عام 1989م.

هذا وقد شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد فروع البنوك إذ بلغت 335 فرعاً بنهاية العام1989م. [2]

تطور الجهاز المصرفي السوداني خلال الفترة (1989-2006):

---

(1) المرجع السابق، ص(9).

(2) المرجع السابق، ص (10).

شهدت هذه الفترة عملا دؤوب للارتقاء بالجهاز المصرفي السوداني تمشياً مع التطورات العالمية التي أبرزتها ظاهرة العولمة. وتكيفاً مع بعض الظروف المحلية وتأصيلاً وتعميقاً لسلامة الجهاز المصرفي. ولعل أبرز ما تم في هذه الفترة الآتي:

1/ إصدار القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي حيث صدر قانون تنظيم العمل المصرفي في عام 1991م، ولائحة الجزاءات المالية والإدارية في عام 1992م وعدلت في عام 2004م، وقانون مكافحة غسيل الأموال في عام 2003م. [1]

2/ تشجيع الانتشار الجغرافي للمصارف وإنشاء بنوك الاستثمار.

3/ تبني مشروع توفيق أوضاع البنوك والذي يغطي الفترة من 1994-1998م بهدف إصلاح أوضاعها المالية والإدارية والفنية وفقاً للمتطلبات العالمية.

4/ إنشاء المؤسسات والأجهزة المساندة للعمل المصرفي بالبلاد ومن ذلك إنشاء صندوق ضمان الودائع عام 1996م، شركة السودان للخدمات المالية في عام 1998م، سوق الخرطوم للأوراق المالية في عام 1994.

5/ الاهتمام المتعاظم بالسلامة الشرعية لإعمال البنوك، ولذلك تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية في عام 1992م وتم إلزام كل بنك بإنشاء هيئة رقابة شرعية لمراجعة سلامة أعمال البنوك من الناحية الشرعية.

6/ تحرير التمويل المصرفي في إطار سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة.

وقد شهدت الفترة من 1989-2006م قيام العديد من البنوك وعمليات دمج وخصخصة وتقليص فروع البنوك تجاوباً مع السياسات أعلاه. كما تم في السنوات الأخيرة دخول بنوك أجنبية برؤوس أموال كبيرة فقد نشأت في هذه الفترة أربعة عشر بنكا [2] كما يوضحها الجدولين التاليين:

جدول رقم (2-3) الوحدات المصرفية التي تأسست بالسودان في الفترة من (1989-2006)

الرقم	اسم البنك	تاريخ النشأة
1	بنك المزارع	1992م
2	بنك الصفا	1993م
3	بنك الثروة الحيوانية	1993م
4	بنك أم درمان الوطني	1993م

(1) أيمن ميرغني حسن الصادق، مرجع سابق، ص ص(18-19).

(2) المرجع السابق، ص-(19).

5	بنك أيفوري	1995م
6	بنك الاستثمار المالي	8199م
7	بنك القضارف للاستثمار	1995م
8	بنك التنمية الصناعية	2006م

المصدر: بنك السودان المركزي–إدارة الرقابة المصرفية–2008

أما الوحدات المصرفية الأجنبية التي دخلت السودان خلال الفترة من 1989–2006م يبلغ عددها ستة بنوك ويساهم الجانب السوداني فيها بنسب متفاوتة والجدول التإلى يوضح هذه البنوك:

جدول رقم (3–3) الوحدات المصرفية ذات المساهمات الأجنبية والتي تأسست في السودان خلال الفترة من (1989–2006م)

الرقم	اسم البنك	تاريخ النشأة	البلدان المؤسسة	رأس المال المصرح به	نسبة مساهمة الجانب السوداني في رأس المال
1	بنك السلام	2003	الإمارات	100مليون دولار	اقل من 1%
2	بنك بيبلوس أفريقيا	2003	لبنان	25مليون دولار	5%
3	بنك الساحل والصحراء	2004	الدول الأفريقية	-	-
4	البنك السوداني المصرفي	2005	مصر	60 مليون جنية	12.5%
5	بنك المال المتحد	2005	الكويت	150 مليون جنية	اقل من 1%
6	بنك السودان/ الإمارات	2006	الإمارات	200 مليون دولار	اقل من 1%

المصدر: بنك السودان المركزي–إدارة الرقابة المصرفية–2008.

أما عمليات الدمج التي تمت في هذه الفترة تتمثل في دمج بنك الوحدة والبنك القومي للتصدير والاستيراد في بنك الخرطوم وأصبح الاسم الجديد مجموعة بنك الخرطوم، وتم دمج البنك الصناعي في بنك النيلين في مارس عام 1993م ليصبح الاسم الجديد مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية. وتم دمج البنك التجاري السوداني مع بنك المزارع في العام 1998م ليصبح الاسم الجديد بنك المزارع التجاري، وتم دمج بنك القضارف لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في عام 2006م.

تم في هذه الفترة أيضاً تغيير اسم البنك الوطني للتنمية الشعبية إلى بنك نيما وتمت تصفيته إجبارياً في عام 1999م، وتغير اسم فرع بنك عمان إلى فرع بنك المشرق واندمج

اختيارياً في عام2003م مع بنك النيل الأزرق المشرق، وتعدل اسم بنك الادخار إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية .[1]

وفي إطار خصخصة المصارف الحكومية لتنهض بدورها تم خصخصة بنكين حكوميين، حيث تم بيع البنك العقاري إلى مستثمر سعودي في عام 2002م وتعدل اسمه إلى البنك العقاري التجاري. كذلك تم بيع 52.73% من أسهم بنك الخرطوم إلى بنك دبي الإسلامي وظل اسم البنك كما هو .

أما عن البنوك التي توقفت عن العمل خلال الفترة من 1989-2006م فهي: سيتي بنك، بنك الشرق الأوسط، بنك الاعتماد والتجارة الدولي، بنك حبيب. [2]

ثانياً: صيغ التمويل المصرفي وتطبيقها في السودان

أولاً: المضاربة:

1- مفهوم المضاربة ومشروعيتها:

أ/ تعريف المضاربة ودليلها:

تعريف المضاربة لغة: على وزن مفاعلة وهي اسم مشتق من الضرب في الأرض بمعنى السفر، ذلك لأن الاتجار يستلزم عادة السفر قال تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضلة).

وقيل بأنه سمي بذلك لأن كل واحد منهما يضرب في الربح بسهم، أو لما فيه من الضرب بالمال والتقليب به.

تعريفها اصطلاحاً: أما في الاصطلاح فقد تم تعريف المضاربة عدة تعريفات

فعرفها الحنيفية: (عقد شركه في الربح بمال من جانب، وعمل من جانب)

وعرفها الحنابلة:(دفع مالي إلى آخر يتجر به والربح بينهما).

وعرفها المالكية:(هي أن يعطي الرجل بمال على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان علية ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً) .[3]

ب/ الحكم الشرعي للمضاربة:

---

(1) المرجع السابق، ص(19).

(2) المرجع السابق، ص (20).

(3) عبد الرازق رحيم جدي الهبتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن،1998، ص ص (436-437).

اتفق الفقهاء على مشروعية المضاربة وجوازها، وذلك على وجهة الرخصة والاستحسان فالقياس أنها لا تجوز، لأنها استئجار بأجر مجهول بل بأجر معدوم، ولعمل مجهول، ولكن الفقهاء تركوا القياس بالكتاب العزيز والسنة والإجماع

- الكتاب: قوله تعالى (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضله)
- السنة: ثبت أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى الشام مضارباً بمال خديجة بنت خويلد (رضي الله عنها) فربح ربحاً عظيماً كان له حصة منه.
- الإجماع: فإنه روي عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة، منهم عمر وعثمان وعلى وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهم).

ج/ التطبيق المصرفي لعقد المضاربة: المضاربات بآجالها وأنواعها المختلفة – يقدم فيها طرف رأس المال (رب العملية ربحاً وخسارة، بالاشتراك في الربح بحصة بنسبة شائعة متفق عليها مسبقا، بينما الخسارة يتحملها رب المال، ويخسر المضارب جهده ويكون المضارب أميناً على رأس المال، ومن جهة تصرفه يكون وكيلاً عن رب المال) . [1]

د/ أنواع المضاربات في المصارف الإسلامية:

وتنقسم المضاربات إلى عدة أنواع وفقاً للمعيار المتبع وهذه الأنواع هي:

– وفقاً لحرية المضارب في التصرف: مضاربات مطلقة ومضاربات مقيدة.

– وفقاً لعدد أطرافها: مضاربات فردية وثنائية، ومضاربات جماعية ومشتركة.

– وفقاً لمصدر التمويل: مضاربات غير مخلوطة المال فيها من طرف واحد، ومضاربات مخلوطة، أي يسمح للمضارب أن يخلط مال المضاربة بماله.

– وفقاً لمدة المحاسبة: مضاربات منتهية أي توزيع الأرباح عند التصفية ومضاربات مستمرة يتم فيها التحاسب على الأرباح وتوزيعها دورياً قبل التصفية. [2]

2– تطبيق المضاربة في السودان:

تمثل المضاربة عقد شراكة بين مال من أحد الشريكين وعمل من الآخر، ولقد توسع الفقهاء في استخدام المضاربة لتشتمل على عدد من الأهداف ولتنظم العلاقة بين من يملك المال ومن يعمل في المال

---

(1) عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، القاهرة، 2015، ص ص (273–274)

(2) المرجع السابق ،ص (274).

وهنالك نوعان للمضاربة مضاربه مطلقة ومضاربة مقيدة ولكل منهما شكلها فالمقيدة تلزم المضارب بمجال ووقت معين والأخرى مطلقة ففيها حرية وفسحة في استخدام مال المضاربة في أي مجال مناسب وأجازها الفقهاء كنمط مستحدث يحقق للمصارف دوراً مهماً في الاستثمار بأن يحث المودعين والمستثمرين بأنهم يدفعوا أموالهم للمصرف الإسلامي بغرض استثمارها بحساب أنهم يمثلون أرباح المال والمصرف العامل فيها.

ومثل هذا الأسلوب فيما يعرف بودائع الاستثمار في ودائع من الجمهور غرضها الاستثمار والتقليب ويعمل البنك على إدارة هذه الأموال واستثمارها وخلطها مع أموال أخرى وعند التصفية يحقق للمودع أرباحاً ويقسم للمصرف منه أرباحاً نظير عمله.

ولقد ظلت المصارف السودانية تتعامل في صيغة المضاربة في جانب الموارد فقط وأما في إطار التمويل بالمضاربة كان استخدامها في حدود ضيقه ومحدودة وفي الحالات التي تم تطبيقها كان أسلوب المضاربة المقيدة هو المستخدم ولقد انحصر دور المضاربة في إطار المصرفية الإسلامية في السودان بجانب الموارد بصفة كاملة ومثلت ودائع الاستثمار الإطار العملي لتنظيم العلاقة بين أصحاب هذه الودائع والمصرف فهم يمثلون رب المال والمصرف هو المضارب فيجمع هذه الأموال ويخلطها مع باقي أموال البنك ثم يعمل البنك للدخول في عمليات استثمارية مختلفة ومتعددة وعند حلول الأجل تتم التسوية بين الأجل والحجم المستثمر ومن ثم تحدد في نهاية الفترة الأرباح القابلة للتوزيع بعد أن يخصم المصرف الرسوم المقررة والتي تكون في شكل نسبة من جملة الأرباح المحققة . [1]

ولقد لقيت ودائع الاستثمار رواجاً ونجاحاً منذ بدء المصارف الإسلامية في السودان وحققت المكاسب الكثيرة لطرفي التعامل.

وتوسع العمل باستخدام ودائع الاستثمار ليس في البنوك وحدها وإنما سمح في بادئ الأمر لبعض الشركات لتتعامل بهذا النمط من التمويل مثل تجربة الشركة الإسلامية، وشركة الرواسي، ومن بعدها الشركة السودانية للأسواق والمناطق الحرة.

ومن خلال هذا النجاح سعت الدولة في الاستفادة من هذه الموارد فأصدرت شهادات شهامة وهي صكوك تعمل الحكومة للدخول بها في بعض المؤسسات الرابحة .[2]

ثانيا: المرابحة:

---

(1) صديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص (222).

(2) المرجع السابق، ص ص (223–224)

1- تعريف المرابحة ومشروعيتها:

في اللغة تحقيق الربح يقال: بعت المتاع مرابحة، أو اشتريته مرابحة، إذا سميت لكل قدر من الثمن ربحاً.

وفي اصطلاح الفقهاء: اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف المرابحة لكنها متحدة في المعنى والمدلول وهي: نقل ما ملكه بالعقد الأول، بالثمن الأول مع زيادة ربح. أو بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم يتفقان عليه.

فالمرابحة من بيوع الأمانات التي تعتمد على الأخبار عن ثمن السلعة وتكلفتها التي قامت على البائع.

الحكم الشرعي للمرابحة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز المرابحة ومشروعيتها واستدلوا على ذلك:

بعموم قولة تعالى (واحل الله البيع) فالآية مرابحة في حل البيع ومشروعيته.

وقال سبحانه (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) [1]

فالمرابحة بيع بالتراضي بين العاقدين فكان دليل شرعية البيع المطلق بشروطه المعلومة هو دليل جوازها . [2]

التطبيق المصرفي لعقد المرابحة:

تقسم بيوع المرابحة إلى مرابحة بسيطة ومرابحة مركبة أو مرابحة الأمر بالشراء ففي المرابحة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميل ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري أما في المرابحة المركبة فلا يقوم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعد البنك بشراء السلعة متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق علية في الوعد بالشراء. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين ولا يجوز توقيع عقد البيع إلا بعد أن يشتري البنك السلعة ويتملكها وذلك لعدم جواز بيع ما لم يكن مملوكاً.

---

(1) عادل عبد الفضيل، مرجع سابق، ص(127)

(2) المرجع السابق ص (128)

وتعتبر بيوع المرابحة من أكثر أدوات الاستثمار في البنوك الإسلامية انتشاراً باعتبارها أداة عملية لتمويل الواردات من مصانع وآلات ومواد أولية وسلع، مما يدعم نجاح الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية. [1]

2- تطبيق المرابحة المصرفية في السودان:

مازالت تمثل المرابحة المصرفية الصيغة الأكثر انتشاراً والأكثر استخداماً والأسهل إدارة بالرغم من وجود صيغ أخرى تغطي مساحات أخرى من التمويل إلا أن هذه المصارف والعملاء على حد سواء ظلوا يفضلون صيغة المرابحة عن غيرها من الصيغ مما يجعل المرابحة تستخدم في التمويل لمجالات مختلفة غير العمليات التي تحتوي على مشتريات سلع فحسب بل أضحت لسهولة إجراءاتها تستخدم في التمويل لمجلات وقطاعات واسعة فهذا الاستخدام يجعل نسبة المخاطر عالية ومتوقعة.

ومما سبق ذكره فإن الحديث عن التمويل بالمرابحة في دولة السودان التي مارست تطبيق أسلمة الجهاز المصرفي برمته ومن خلال الاستعراض والفحص لهذه التجارب نجد أن المرابحة المصرفية هي المسيطرة بصورة إجمالية على التمويل لفترات طويلة ويبرز ذلك من الاهتمام الواسع الذي خصها به البنك المركزي ومن بعده الهيئة العليا للرقابة الشرعية وذلك من خلال الإصلاحات والتوجيهات المختلفة والتعديلات المستمرة وذلك لمزيد من الإصلاح والتحسين والإحاطة لهذه الصيغة الهامة وبلا شك فإن هذا [2] التطور والتدرج والتعديلات المستمرة تمت بعد أن دخلت هذه الصيغة حيز التنفيذ وهذا محور إيجابي وهام لأن الممارسة العملية هي المعيار في الالتزام بسلامة الإجراءات وعدمها.

وتماشياً إلى ما ذهبنا إليه أوصي مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة وفي ضوء أن أكثر المصارف الإسلامية اتجه أغلب نشاطه إلى التمويل عن طريق المرابحة للأمر بالشراء يوصي بما يلي:

أ/ إن يتوسع نشاط جميع المصارف الإسلامية في شتي أساليب لتنمية الاقتصاد لاسيما إنشاء المشاريع الصناعية، والتجارية.

ب/ أن تدرس الحالات العملية لتطبيق المرابحة للأمر بالشراء-لدي المصارف الإسلامية لوضع أصول تمنع من وقوع الخلل في التطبيق وتعيين على مراعاة الأحكام الشرعية

---

(1) فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين-العراق،2008، ص ص(202-203).

(2) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص (202).

ج/ ضوابط المرابحة للأمر بالشراء: لابد من توافر الضوابط التالية لهذه المعاملة:

– أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية المصرف وضمانته.

– إلا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلا للزيادة في حالة العجز عن السداد.

– أن لا يكون بيع المرابحة زريعة للربا بان يقصد المشتري الحصول على المال ويتخذ السلعة وسيلة لذلك.

كل ذلك جاء متماشياً مع توجيهات الهيئة العليا للرقابة الشرعية والبنك المركزي على حد سواء ولمزيد من التداعي لخلق وصياغة نماذج مبراة من الشبهة والحيل والاختراقات المختلفة وللوصول لمنهج علمي وعملي ينتفع به أهل السودان ولمؤسساته المصرفية والمالية وللعاملين بهذه الأجهزة مزيداً من الاحتراز والتدقيق والشفافية ومثالاً يؤخذ به في المنطقة خاصة وأنه يتميز بنموذج المرابحة السوداني الذي يعتمد على عدم الإلزام بالوعد للعميل مما يتيح فرصة كبيرة أمام المصارف لمزيد من الحذر والدقة ولمواكبة المستجدات العالمية باستخدام أفضل التقنيات والأساليب المعاصرة للوصول لمعلومات راتبة وموثقة عن السلع والعملاء. [1]

ثالثا: المشاركة:

1– تعريف الشركة ومشروعيتها:

في اللغة: اسم مصدر شرك، كعلم: يقال شرك الرجل في البيع والميراث شركة شركاء وشركة: خلط النصيبين واختلاطهما. وفي الاصطلاح الفقهي: [2]

عند الحنفية: عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح.

عند المالكية: عرفت بتعريفين: أحداهما عام وهي تقدر متمول بين مالكين.

والأخر خاص: هو بيع مالك كل بعضه لبعض كل الآخر موجب صحة تصرفهما في الجميع.

وعند الشافعية: ثبوت الحق في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشيوع.

وعند الحنابلة: هي الاجتماع في استحقاق أو تصرف.

الحكم الشرعي للشركة:

الشركة جائزة شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع والقياس.

---

1 المرجع السابق، ص (203)

(2) عادل عبد الفضيل، مرجع سابق، ص(278).

أما الكتاب قوله تعالى: (فهم شركاء في الثلث) سورة النساء الآية 12 وهذه الآية خاصة بشركة العين .

من السنة: روى أبو هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (يقول الله عز وجل أنا ثالث الشركيين ما لم يخن أحداهما صاحبه فإن خان خرجت من بينهما) .

التطبيق المصرفي لعقد المشاركة:

يعد عقد المشاركة من أكثر العقود الإسلامية مرونة لإمكانية تطبيقه على جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية مما يعطي المصرف الإسلامي فرصة لتمويل شركة كبيرة من أفراد المجتمع الذين لا يملكون الضمانات الكافية التي تؤهلهم للحصول على التمويل من المصارف اللاربوية

2- تطبيق التمويل بالمشاركة في السودان:

قيام المصارف الإسلامية ابتداء ارتبط بمبدأين هما:

أ/ تحريم الفائدة.

ب/ الاستعاضة عنها بالمشاركة في الأرباح.

ولقد سعت المصارف السودانية في عمليات مشاركة بنسب مختلفة وأورد. الطيب شمو (تجمع صيغ المشاركة بين العمل ورأس المال كأساس لتحقيق الربح أو كسب ومن ثم تقاسم الربح بعد إنهاء المعاملة على أساس الأرباح المتخصصة التي توزيع بين المشاركين في رأس المال وفق النسب المتفق عليها مسبقاً) لقد مارست المصارف السودانية العديد من النماذج المتاحة وفق السياسات التمويلية.

وهنالك عدة أنواع من المشاركة:

1- المشاركة المستمرة

2- المشاركة في صفقة واحدة لقد مارست المصارف السودانية العديد من النماذج المتاحة وفق السياسات التمويلية. [1]

وتتشكل المشاركة في ترتيب علاقة بين المصرف وطرف أو أطراف أخرى ويجوز للطرف الآخر أن تكون نسبة مشاركته في المشروع المعني مشاركه عينيه.

---

(1) المرجع السابق، ص(279).

ومن المصارف السودانية التي كان لها اهتمام كبير بالتمويل بالمشاركة هو البنك الإسلامي السوداني الذي سعي للدخول في عمليات التمويل بالمشاركة خاصة في مجال تمويل بعض المنتجات الزراعية كالبطاطس والموز وغيرها وبالرغم من النجاح الذي لازم بداية التجربة إلا أنها في نهاية الأمر فشلت في أن تصل إلى غايتها المنشودة [1].

ويورد الأستاذ د. محمد الأمين هاشم (أن التجربة التي خاضها البنك الإسلامي السوداني في مجال التمويل الزراعي تعتبر متفردة لن تتكرر حتى الآن من أي مؤسسة تمويلية بالسودان حيث أن البنك قد قام بتجربته في تقديم التمويل الزراعي لصغار المزارعين بصورة متكاملة لتشمل عمليتي الإنتاج والتسويق مقرونة بالإرشاد الزراعي في أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية وبمناطق مختلفة مستخدماً لصيغة المشاركة الزراعية بالإشراف المباشر من قبل موظفين متخصصين.[2]

وذلك بالإضافة إلى دخوله الجزئي في تمويل عمليات التسويق إلا أنه وفي نهاية الأمر وجد أن التجربة لم يكتب لها الاستمرارية ليس بسبب فشلها أو تخلي البنك الإسلامي عنها بل أن البنك الإسلامي قد دخل هذا التمويل وحيداً وظل فيه كذلك سنوات التجربة يساعد المعوقات ويكابد المشاق.

رابعا: السلم:

1- تعريف السلم ومشروعيته:

تعريف السلم لغة: الإعطاء والتسليف فالسلم في البيع مثل السلف.

وفي الاصطلاح الفقهي: اختلف الفقهاء في تعريفه تبعاً لاختلافهم في الشروط المعتمدة فيه.

فعند الحنيفية: بيع أجل وهو المسلم فيه بعاجل وهو رأس المال.

وعند المالكية: عقد معاوضة يوجب عماره خدمه بغير منفعة.

وعند الشافعية: عقد على موصوف في الذمة.

الحكم الشرعي للسلم: السلم من العقود المشروعة في الإسلام، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع.

---

(1) المرجع السابق ص (280).

(2) محمد الأمين هاشم، مدير إدارة الاستثمار بالبنك الإسلامي السوداني، مقال بمجلة البنك الإسلامي السوداني.

في الكتاب: قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى اجل مسمي فاكتبوه) .

في السنة: ما رواه ابن عباس (رضي الله عنه) قال عن النبي (صل الله عليه وسلم) كان في المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال (من أسلف في ثمر، فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).

الإجماع : قال ابن منذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز

مجالات تطبيق عقد السلم متعددة منها:

1/ أنه يصلح للقيام بتمويل عمليات زراعية مختلفة حيث يتعامل المصرف الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها ويحقق لهم بهذا نفعاً بالغاً.

2/ كما يمكن تطبيقه في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج في صورة معدات وآلات أو مواد أولية كرأس مال سلم، مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

3/ كما يمكن تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

2- تطبيق التمويل بصيغة السلم في السودان:

يعد التمويل بصيغة السلم من أكثر صيغ التمويل تعرضاً للمخاطر وذلك لارتباطه بالإنتاج الزراعي وتبرز مخاطرة في كل من:

1/ مخاطر عدم السداد لتسليم المسلم فيه بحجج الإعسار أو فشل الموسم المعني أو ما إلى ذلك.

2/ تدني جودة المحصول المعني أي الممول عن طريق صيغة السلم.

3/ فشل البنك في تسويق السلم لاحقاً وما يعانيه من مشاكل التخزين.

وقد برزت صيغة السلم كصيغة تمويلية منذ مواسم 1990-1991م أي بعد أن تم أسلمة الجهاز المصرفي السوداني بصورة كاملة.

ولقد استخدم بصورة خاصة في التمويل الزراعي في السودان وفي تمويل محفظة المصارف السودانية التي أنشئت خصيصاً لتمويل المؤسسات الزراعية الكبرى في السودان والتي كانت في الماضي تلتقي تمويلها من وزارة المالية بواسطة بنك السودان وفق أسعار الفائدة والتي كان معمول بها في الماضي ولم يقتصر العمل في استخدام صيغة السلم في السودان على

الزراعة فحسب بل استخدم في العديد [1] من المجالات ذات الصبغة الإنتاجية فعلي سبيل المثال قامت المحفظة بتمويل بعض مصانع إنتاج السكر وفق هذه الصيغة وقامت بعض المصارف في الدخول في عمليات مشابهه .

وبالرغم من أن التمويل ببيع السلم مثل إضافة جديدة في أطار أنماط التمويل المتاحة إلا أنه قد واجهته العديد من المشاكل والعقبات والمخاطر منعته من أن يسير وفق ما هو متفق عليه.

فعلي سبيل المثال كان ينبغي أن يكون البنك الزراعي يتعامل بهذه الصيغة بنسبة كبيرة إلا أنه من خلال العديد من تقارير الأداء اتضح أن البنك الزراعي وهو المسئول الرئيسي عن التمويل الزراعي في السودان يعتمد على صيغة المرابحة بصفة كاملة بل بعض قطاعاته وأفرعه ظلت تخصص جل أو كل سقوفها الائتمانية للتمويل وفق صيغة المرابحة حتى وفي المجالات التي تمول بها مزارعين منتجين في ولاية نهر النيل مثلاً وفي فروع البنك الزراعي في أبو حمد والشريك والعبيدية وغيرها نجد أن التمويل يتم عن طريق بيع المرابحة ولكن بصورة عامة شهد التمويل الزراعي في السودان منذ استخدام صيغة السلم تطوراً ملحوظاً في العديد من الجوانب والآثار المختلفة في القطاعين العام والخاص، ولقد برز هذا التطور من خلال الزيادة الملحوظة في حجم التمويل المصرفي المستخدم للزراعة منذ عام 1990-1991م . [2]

---

(1) عادل عبد الفضيل، مرجع سابق ، ص (217).

(2) المرجع السابق، ص (218).

المبحث الثاني

مقومات قطاع الثروة الحيوانية في السودان

تمهيد:

يعتبر قطاع الثروة الحيوانية أحد أهم دعامات الاقتصاد الوطني وذلك لمساهمته في توفير احتياجات السكان من المنتجات الحيوانية بالإضافة إلى توفير النقد الأجنبي عبر الصادرات الحيوانية الحية واللحوم الحمراء والمنتجات الأخرى.

يساهم هذا القطاع في توفير العملات الحرة من عائدات الصادر بالإضافة إلى مساهمته في توفير فرص العمل والإعاشة لعدد مقدر من السكان وذلك من خلال التعامل المباشر وغير المباشر داخل دائرة الثروة الحيوانية.

أولاً: أهمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان:

الثروة الحيوانية تتوزع على أنحاء السودان المختلفة ويعيش معظمها تحت ظروف التربية في القطاع الرعوي التقليدي، حيث تربي الثروة الحيوانية في السودان كنشاط متعدد الأغراض بتعدي دورها المباشر في إنتاج الغذاء وتوفير الدخل على كونها أصل يخدم أغراض توفير الثروة والتفاخر والحماية في ظروف الأزمات والشدة.

يتمتع السودان بمساحه شاسعة من الأراضي الممتدة، هذا الامتداد فرض درجات من التنوع البيئي بين المناخات المدارية والرطبة وشبه الصحراوية، وتتوافر فيها مساحات واسعة للزراعة والرعي، وهذه البيئة الغنية بالنباتات والحشائش في المراعي السودانية وفرت الظروف لثروة حيوانيه هائلة.

ويقسم قطاع الثروة الحيوانية إلى ثلاثة قطاعات فرعية وهي القطاع التقليدي والقطاع شبه التقليدي والقطاع الحديث.

تتركز مناطق إنتاج الثروة الحيوانية في السودان في غرب وشرق البلاد وفي الولايات الوسطى مثل الجزيرة، سنار، النيل الأزرق والنيل الأبيض. وتمتاز اللحوم السودانية بجودتها العالمية لاعتماد القطعان في تغذيتها على المراعي الطبيعية المنتشرة في ربوع البلاد.

ويتمتع السودان بثروة ضخمة ويحتل المكانة الأولى بين دول الجوار الأفريقي وكل الدول العربية من حيث أعدادها ونوعيتها وتحملها لكل أنواع المناخات إلى جانب انتشار المراعي الطبيعية. [1]

وبالرغم من عدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة، إلا أن تقديرات وزاره المالية والاقتصاد الوطني تشير إلى أن حجم الثروة يبلغ 140مليون رأس من الماشية تشمل الضأن، البقر، الماعز. ويعتبر السودان أكبر منتج للإبل ذات السنام الواحد في أفريقيا حيث ينتج السودان ثلاث ملايين رأس إبل سنوياً. موزعة بين مناطق السودان المختلفة بالتركيز على أقاليم (كردفان، دارفور، كسلا، القضارف ، النيل الأبيض، الجزيرة) [2]

ثانياً: أنواع الثروة الحيوانية ومناطق تمركزها:

تتكون الثروة الحيوانية في السودان من الأبقار والأغنام والماعز والإبل والدواجن والثروة السمكية وتعكس طبيعة الظروف الإقليمية خصائص وصفات تتميز بها الحيوانات المتواجدة بكل إقليم من الأقاليم السودانية.

1- الأبقار:

تربى في السودان أنواع كثيرة من الأبقار كما هو متوقع في قطر شاسع كالسودان. وتعود أصول هذه الأبقار إلى سلالات نزحت إلى السودان من أواسط آسيا عن طريق الجزيرة العربية وشمال أفريقيا. ومنها جنوباً بمحاذاة النيل إلى شمال ووسط السودان أو من شمال أفريقيا إلى نيجريا ثم إلى السودان. واختلطت هذه السلالات الآسيوية طويلة القرون مع بعض السلالات الأفريقية قصيرة القرون والتي دخلت السودان عبر حدوده الشرقية والجنوبية والغربية لينتج هذا الخليط أنواع الأبقار السائدة الآن في السودان نتيجة لعملية الاختلاط والتمازج المستمر بين السلالات فقد نتج عن ذلك هجين لا يمكن نسبته إلى أي من هذه السلالات منفردة ولكن تباين نسب الخليط الجيني وتباين البيئات التي تعيش فيها هذه الأبقار مكنت العلماء من تحديد هذه الأنواع وقد اعتمدوا في تصنيف هذه الأنواع على تنوع خصائصها الجسمانية، وتأقلمها على العيش في طبيعة معينة، وإمكاناتها الاقتصادية والقبائل التي تربيها [3]

---

(1) سمر تاج الدين مهدي، دور السياسات التمويلية في تنمية صادرات الثروة الحيوانية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه أم درمان الإسلامية، 2018، ص ص (64-65).

(2) المرجع السابق، ص(65).

(3) محمد سليمان محمد، الثروة الحيوانية في السودان، دار عزه للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص(41) .

وتم الاعتماد على تصنيف إبستن لأنه استوعب عمل كل الذين سبقوه في الجهد الذي بذله.

فقد قسم إبستن الأبقار السودانية إلى نوعين:

1) أبقار الزيبو الشمالية

2) أبقار أجنبية هجين.

ا- أبقار الزيبو الشمالية:

أبقار الزيبو الشمالية هي نتاج خليط بين السلالات الأفريقية قصير القرون والسلالات الآسيوية طويلة القرون،[1] ويتميز هذا الهجين بقصر القرون وتطور السنام واللب المتدلي تحت الرقبة. وتعيش أبقار الزيبو الشمالية في حزام السافنا بين دائرتي العرض10 درجات 14 شمال وعلى ضفتي النيل من الخرطوم وحتى الحدود السودانية المصرية ويشمل هذا النوع خمسة أنواع فرعية هي:

أ- أبقار كنانة أو رفاعة.

ب- أبقار البطانة.

ج-أبقار البقارة.

د- أبقار الأنقسنا.

هـ - أبقار جبال النوبة.

أ/ أبقار كنانة أو رفاعة: الاسم مأخوذ من اسم القبيلتين اللتين تربيهما وهما قبيلتي كنانة ورفاعة وتوجدان بالمنطقة ما بين النيل الأزرق والنيل الأبيض نسبة لاختلاط أبقار كنانة بأبقار البقارة نشأ نوع جديد من الأبقار منتشراً على ضفاف النيل الأبيض الشرقية وأصبح يعرف بأبقار النيل الأبيض.

أبقار كنانة من أبقار الحليب وتعرف بأسماء محلية مثل أبقار الفونج وأبقار رفاعة الهوي، تتميز بلون رمادي فضي غامض عند الأطراف ويميل زيلها إلى السواد ، ولديها قرون صغيرة ضعيفة الاتصال بالرأس ولبب جيد التكوين كما توجد زوائد جلدية حول الصرة وهي أبقار

---

(1) عبد الجليل تمساح، صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء السودانية من الضأن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان، 2006، ص(87).

عريضة البطن، تنتشر هذه الأبقار في الضفة الغربية للنيل الأزرق وكذلك بين النيلين الأبيض والأزرق [1].

ب/ أبقار البطانة: أبقار البطانة توجد في منطقة البطانة بين النيل الأزرق ونهر عطبرة، تربى في منطقة البطانة التي تحمل اسمها.

وتقع منطقة البطانة في المثلث الذي يمثل نهر عطبرة أحد أضلاعه من ناحية الشرق ويمثل النيل ضلعه الثالث من ناحية الغرب، وقد أطلق على الأبقار بهذه المنطقة أبقار شندي وأبقار دنقلا وتطابق حالياً مناطق تواجدها ولايتي نهر النيل والشمالية. توجد أبقار البطانة أيضاً بالمنطقة الشمالية لولاية كسلا وعلى وجهه الخصوص بمنطقة دلتا القاش ولذلك تكنى بأبقار القاش.

أبقار البطانة شبيه بأبقار الكنانة من حيث الحجم والمظهر المثلث لأبقار اللبن ولونها السائد الأحمر وتعرف بأسماء محلية مثل شندي والدنقلاوى والهدندوي والشكري وأبقار القاش .[2]

د/ أبقار البقارة: تعتبر المصدر الرئيسي لإنتاج اللحوم للاستهلاك المحلي والصادر، إنتاجها من الحليب ضعيف وهي أبقار متوسطة الحجم متباينة الألوان ويغلب عليها اللون القاتم، وتتميز بقصر القرون وضخامة اللبب ووجود سنام فوق منطقة الرقبة والصدر وشكل هرمي وتنتشر في ولاية كردفان ودارفور.

تتباين أبقار البقارة في لونها بينما يغلب عليها اللون الداكن، وتمثل البقارة الغالبية العظمي من الأبقار في السودان فأعداد الأبقار في ولايات كردفان ودارفور يقرب من 80% من مجموع الأبقار في السودان، كما أن أبقار البقارة متوسطة الحجم وتعتبر المصدر الرئيسي للحوم في السودان سواء كان ذلك للاستهلاك المحلي أو للتصدير الخارجي.

هـ/ أبقار الأنقسنا: تعيش أبقار الأنقسنا التي أخذت منها اسمها وهي أبقار صغيرة الحجم. نسبة لاختلاطها بأبقار كنانة وقد بدأ هذا النوع في الاختفاء بعد أن لجأ ملاكها إلى تهجينه مع أبقار كنانة أو استبداله بها.

و/ أبقار جبال النوبة: تتمركز في ولاية جنوب كردفان، وهي صغيرة الحجم وتعتبر من أبقار اللحم وتتميز بمقاومتها لذبابة التسي تسي وتسمى الأبقار القزمية سوداء اللون وليس لها سنام، وبالاختلاط بأبقار البقارة أنتجت هجين وسيط بأبقار جبال النوبة.

---

(1) سمر تاج الدين مهدي، مرجع سابق، ص (68) .

(2) محمد سليمان، مرجع سابق، ص (8).

النوع الأصلي من أبقار جبال النوبة قد أخذ في التلاشي وتحمل الأبقار المتواجدة الآن كثير من الألوان وهي قليلة الإدرار[1].

2- الأبقار المهجنة والأبقار الأجنبية:

أول مزرعة ألبان تم تشييدها بالخرطوم بحري على ضفة النيل الأزرق الغربية عام 1907وذلك لمد الجيش البريطاني حينذاك باحتياجاتهم من اللبن، وفي عام 1925 تم استيراد ثور من إنجلترا لتهجين أبقار هذه المزرعة والتي كانت تعتمد أساساً على أبقار البطانة، وفي عام 1927 استوردت الإرسالية الأمريكية ثور الولايات المتحدة الأمريكية 1930 من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1931 تم بيع المزرعة لعزيز كافوري الذي قام بعد ذلك على استيراد ثيران من إنجلترا حتى عام 1970، بعد ذلك تم استيراد الأبقار الإناث لتربية أبقار أجنبية صافية. [2]

وقد انتشرت عملية استيراد الأبقار الأجنبية الصافية داخل المزارع التابعة للدولة والتابعة للقطاع الخاص إلى جانب المزارع التابعة للقطاع المختلط (حكومي وخاص) ومزارع الاستثمار العربية الكبيرة نسبيا [3].

3- الضأن:

يربى الضأن في المناطق شبه الصحراوية والسافنا الفقيرة والغنية، وتربى غالبية الضأن في إطار نمط الرعي التقليدي والذي قوامه الترحال سعياً وراء الماء والكلأ. بينما يربى بعض الضأن بمناطق الاستقرار على ضفاف النيل وفروعه وبمشاريع الزراعة المروية .

وتصف الضأن حسب الشكل ومنطقة التواجد إلى :

أ/ الضأن الصحراوي

ب/ ضأن المرتفعات الجافة

ج/ الضأن الفولاني

د/ خليط الصحراوي والنيل

هـ/ الضأن الصحراوي:

من أهم السلالات وتتميز بكثرة لحومها وجودتها، وتوجد حول حوض النيل وشرقاً حتى الحدود الغربية للسودان، ويبلغ متوسط الوزن الحي للضأن الصحراوي حوالي 40.6 كجم .

---

(1) المرجع السابق ص(7).

(2) عبد الجليل تمساح، مرجع سابق، ص (88).

(3) المرجع السابق، ص (88).

وتربى غالبيته قبائل الرحل ذات الأصول العربية المنتشرة بربوع السودان الشمالي إلى جانب بعض القبائل ذات الأصول العرقية الأخرى: وتشمل فصائله:

أ/ الضأن الكباشي (الحمري): تربيه إلى جانب قبيلة الكبابيش قبائل الحمر، الكواهلة، بني جرار، الهواوير، البديرية، دار حامد، الحسانية، الجوامعة وآخرون.

ب/ ضأن الميدوب: تربيه قبائل الميدوب والتي تحتل الجزء الشمالي الشرقي لدارفور.

ج/ ضأن النيل الشمالي: ويربى على ضفاف النيل الممتدة من أبو حمد عبر دنقلا حتى وادي حلفا.

د/ ضأن البجا: تقوم بتربيته قبائل البجة المنتشرة بشرق السودان. [1]

هـ/ ضأن البطانة: يشتق اسمه من موطنه بسهول البطانة حيث تقوم بتربيته بصفة رئيسية قبائل الشكرية، والكواهلة .

و/ ضأن الجزيرة: موطنه سهول الجزيرة الواقعة بين النيل الأزرق والأبيض وتقوم بتربيته بصفة رئيسية قبائل رفاعة الهوى ورفاعة الشرق.[2]

ز/ ضأن المرتفعات الجافة: تشمل ضأن الزغاوة في دارفور بغرب السودان وشمال كردفان حتى الضفة الغربية لنهر النيل وتمثل 1% من التعداد ومتوسط حجمها 29–36 كجم، وتتميز بأن لها قرون طويلة.

ح/ الضأن الفولاني: وتربيه قبائل الفولاني أو الامبررو الموجودة بالسودان والتي تمثل منطقة تماس نقطة انطلاقهم لبقية بقاع السودان، ويمثله فصيل واحد يعرف باسم ضان الامبررو

ط/ خليط الضأن الصحراوي والنيلي: ويمثله فصيلي ضان البقارة وضان جنوب الفونج، يتواجد في مناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان وتمثل حوالي 18% من إجمالي الأغنام السودانية، ويبلغ وزنها 23–24 كجم وتحمل قروناً. [3]

4 – الماعز:

يقدر تعداد الماعز بالسودان حوالي42 مليون رأس (وزارة الثروة الحيوانية والسمكية–إدارة التخطيط2007) وتنتشر في معظم أنحاء السودان كما له من مقدرة على التأقلم في مختلف الظروف المناخية يربي فيها قطعان من الإبل والضأن والأبقار في مناطق الطبيعة وفي المزارع

---

(1) سمر تاج الدين مهدي، مرجع سابق، ص (72).

(2) المرجع السابق، ص(73).

(3) محمد سليمان ، مرجع سابق ، ص 56 .

والأرياف والمدن. يعتبر من المصادر الرئيسية لإنتاج الألبان إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد الأبقار ويتميز لبن الماعز بالدهون ذو الحبيبات الصغيرة التي يسهل هضمه كما أنه غنى بالبروتين والأملاح وتتم الاستفادة من ذكور الماعز الفائضة في الاستهلاك المحلي والتصدير بعد تسمينها لإنتاج اللحوم.

ويلعب الماعز دوراً بارزاً في الاقتصاد المنزلي لكثير من الأسر السودانية في المدن والأرياف على السواء كمصدر للحوم والألبان لسهولة الحصول عليها وسهولة التربية ورخص قيمتها مقارنة مع الألبان والضأن.

وينقسم الماعز السوداني إلى عدة أنواع:

أ/ الماعز النوبي: ويتواجد حول مدن النيل والمناطق الريفية والمدن وهي ماعز لبني كبيرة الحجم له قرون متوسطة الحجم اللون السائد هو اللون الأسود ويوجد في بعض المناطق الريفية وفي جبال البحر الأحمر ويمثل 50% من الماعز السوداني.

ب/ الماعز الصحراوي: ينتشر في المناطق الصحراوية وحول حوض النيل والقرى والمدن ويتواجد ماعز السودان أساساً في القبائل البدوية المترحلة في السافنا خاصة كردفان ودارفور ويتميز بطول الأرجل وله قرون ترتفع لأعلي واللون السائد البني الغامض أو البني الأسمر وتشكل 17% من التعداد الكلي للماعز السوداني وهو من النوع الذي يصدر إلى دول الخليج، يستطيع الماعز التأقلم مع الظروف البيئية الصعبة حيث يعيش ويقوم بتربيتها القبائل المتبقية كالبقارة والكبابيش والشكرية.

ج- الماعز النيلي: وينتمي هذا النوع إلى السلالات الأفريقية القزمية المنتشرة في أواسط وغرب أفريقيا وجبال الأطلسي وجنوب غرب المغرب وجنوب السودان، ينتشر في السودان في جنوب كوستي وحول حوض النيل الأبيض وروافده.

د/ الماعز الجبلي: يتواجد في المناطق النيلية كجبال النوبة والأنقسنا ومرتفعات جبل مرة وأهم ما يميزها قصيرة الأرجل وصغيرة الحجم.[1]

5- الإبل:

تشكل المصدر الأساسي لغذاء المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وتكون حيازة هذه الأعداد من الإبل في حوزة رعاة رحل يعيشون في المناطق الصحراوية ويتحركون مع حيواناتهم

---

(1) إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس، فاعلية التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010، ص (22).

في المناطق الشمالية في المواسم المختلفة، والإبل في السودان ينحدر أصلها من الإبل العربية ذات السنام الواحد.

ويمكن تقسيم الإبل السودانية إلي:

أ/ إبل حمل

ب/ إبل ركوب

أ/ إبل حمل: تمثل غالبية الإبل في السودان وتنقسم إلى الرشايدي والعربي .

الإبل الرشايدي تقوم بتربيتها قبائل الرشايدة وتمتد في المنطقة التي تعيش فيها بالمناطق الريفية حول طوكر وكسلا وهي إبل خفيفة قوية وقصيرة الأرجل ولونها عادة أحمر قرنفلي، والإبل العربية تمثل غالبية الإبل في السودان وغرب النيل الأزرق وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:أبل خفيفة في منطقة البحر الأحمر ويمتلكها الهدندوة والبني عامر، وأبل كبيرة الحجم وتوجد بمنطقة البطانة وتمتلكها قبائل الشكرية والبطاحين واللحوين، بينما أبل ركوب كبيرة الحجم يصل وزنها إلى 450 كجم ولها قابلية للتسمين خاصة بالسنام، وأبل ضخمة الحجم وتوجد بالمناطق الصحراوية وشبه الصحراوية وتمتلكها قبائل الكبابيش والهواوير في كردفان والميدوب [1] في دارفور وتتميز بحجمها الكبير وتعتبر أكبر الجمال بالسودان وهي أبل حمل ونقل وتصدر إلى مصر وليبيا لأجل لحومها .

ب/ أبل الركوب: تمثل 10% من أبل السودان وتوجد أساساً بين النيل والبحر الأحمر وتنقسم إلي: العنافي ويعرف باسم الجهني أو الشكري نسبة لقبائل جهنية (رفاعة) وتربيها قبائل الشكرية وتوجد بالقرب من كسلا، البشاري وتقوم بتربيته قبائل البشارين والهدندوة والأمرار(قبائل البجا) وهي أقوى من العنافي وهي خفية الحركة وتتحمل الجري لمسافات طويلة وهي أبل سباق[2].

---

(1) عبد الجليل تمساح، مرجع سابق، ص(67.)

(2) محمد سليمان، مرجع سابق، ص(69).

جدول رقم (4-3) تقديرات الثروة الحيوانية (مليون رأس) في السودان 2005-2016م

العام	أبقار	ضأن	ماعز	إبل	الجملة
2005	40468	49797	42526	3908	136699
2006	40994	50390	42756	4078	138218
2007	41138	50651	42938	4232	138959
2008	41426	51067	43104	4406	140033
2009	41563	51555	43270	4521	140909
2010	41761	52079	43441	4523	141804
2011	40650	39296	30649	4715	115497
2012	39840	39484	30836	4715	114875
2013	30010	39568	30984	4773	105335
2014	30191	39846	31029	4792	105858
2015	30376	40210	31227	4809	106622
2016	30632	40612	31481	4830	107555

المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية- مركز المعلومات 2018م.

6- قطاع الدواجن:

تضمن قطاع الدواجن تحت مظلة الإنتاج الحيواني رغم خصوصيته، بالنظر للأهمية الاقتصادية والغذائية لهذا القطاع إلا أن هذا القطاع مازال متخلف في الوقت الحاضر، ونسبة لأهميته وضرورة تطويره يجب الاهتمام به حتى يقوم بدوره المرجو في الأمن الغذائي وفي التنمية الاقتصادية .

وهنالك ثلاثة نظم لتربية الدواجن، وهي النظام التقليدي، ونظام مزارع القطاع العام ثم القطاع الصاعد والقطاع التجاري.

أ/ القطاع التقليدي: ينتشر هذا القطاع في كل مناطق السودان وخاصة في المناطق الريفية ويستهدف تأمين متطلبات الأمن من البيض والفراخ ثم بيع الفائض.

ب/القطاع العام: شرع القطاع العام في تطوير صناعة الدواجن بعد الاستغلال مباشرة وبعد تكوين أول وزارة للثروة الحيوانية، وكانت البداية استيراد سلالات أجنبية بهدف التهجين مع السلالات المحلية، وتطلب ذلك أن يؤسس القطاع العام مزارع دواجن لتأمين احتياجات العاملين كما تم تأسيس وحدات لجمع المعلومات وإجراء البحوث وتقديم الخدمات الإرشادية وتطوير

خلطات العلف وخلال الستينات بدأ استيراد الأمهات لوحدات التفريغ وقطاعات الاستبدال التجارية [1].

ج/ القطاع التجاري: مع ازدياد الطلب وتطوير الخدمات شرع القطاع الخاص في تأسيس مزارع تجارية وبخاصة في العاصمة المثلثة وخلال السبعينات قام الاستثمار العربي بإنشاء عدد من المزارع الحديثة كالشركة الكويتية والشركة العربية السودانية التابعة للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، ولكن من المؤسف أن هذه الشركات قد توقفت عن الإنتاج لأسباب اقتصادية تتعلق بارتفاع معظم تكاليف الإنتاج وتنافس الطلب الفعلي نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

ويقدر عدد الدواجن في السودان بنحو 40 مليون طائر، تشير الإحصائيات أن معدل استهلاك الفرد في السودان يعادل 0.8 كجم في السنة في العاصمة ونحو كيلو جرام واحد في السنة لسكان الريف وقد يرتفع إلى نحو1.5 كيلوجرام في السنة لسكان العاصمة الخرطوم، ويقدر استهلاك الفرد من بيض المائدة بنحو 20 بيضة في الريف و36 بيضة في المدن بينما المتوسط العالمي 5.5 كجم من لحم الدواجن و118 بيضة في السنة.

في ظل هذه الإحصائيات هنالك حاجة لمضاعفة إنتاج الدواجن أكثر من مرة حتى يبلغ الإنتاج المتوسط العالمي ثم مضاعفته مرات ليبلغ مستوى الاستهلاك في الدول الصناعية.

ولقد اهتمت الإستراتيجية ربع القرنية (2007–2031) بهذا القطاع خاصة وأن السودان يمتلك كل المقومات لتطوير الإنتاج ليس فقط الاستهلاك ولكن أيضاً للتصدير.

فالبلاد تمتلك موارد زراعية عظيمة توفر أكثر من 95% من مكونات صناعة الدواجن، كما أن صناعة الدواجن تعتمد على عدد من الأنشطة الاقتصادية كإنتاج الغلال ومخلفات صناعة الزيوت النباتية ومخلفات صناعة الأسماك والأدوية البيطرية وغير ذلك مما يزيد من فرص الاستثمار وتوظيف العمالة ومحاربة الفقر.

فضلاً عن الدور الاقتصادي والغذاء لهذا القطاع فإن توسيع فرص الاستهلاك للحوم الدواجن يوفر قدراً كبيراً من اللحوم الحمراء والبقر والصناعة، الماعز للتصدير لمقابلة الطلب المتنامي في الأسواق العربية .[2]

7– الثروة السمكية:

---

(1) إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس، مرجع سابق ، ص(28).

(1) المرجع السابق، ص(28)

يتمتع السودان بوجود عدد من المسطحات المائية الواسعة والمتنوعة، مما أهله لامتلاك ثروة سمكية هائلة من عدة أنواع من الأسماك، ويبلغ المخزون السمكي حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) حوالي 115 ألف طن من الأسماك، كما تعتبر خزانات الري والبحيرات والسدود والحفائر مناطق صالحة لإنتاج الأسماك، كذلك يهتم تدعيم الثروة السمكية بالاستزراع السمكي.

أنواع الأسماك

أ/ الأسماك البحرية: الأسماك البحرية المعروفة بالساحل السوداني تبلغ في مجملها 250 نوع منها 65 نوع من الأسماك ذات الأهمية الاقتصادية وتمثل 9 أنواع منها 60-70% من الصيد .

والأسماك هي: قشري، بهار، اسمون، سقود، بياض، ناجل، فارس، أبو قرون، عربي، القرش، بجانب الثروة الممتازة من المرجان، حوالي 34 نوع مع ثروة من الأحياء المائية مثل القشريات، الرخويات، والأصداف، الجمري ، الدوبيان.

يقدر إنتاج الأصداف ب 25 ألف طن في العام والكويكان 528 طن في العام والسيد ماك404 ألف طن في العام وزعانف القرش 7.4 طن في العام مع عدد عوائل (16 اسماك زينة) أيضاً هنالك اسماك مناسبة للتربية بجانب أصداف أم اللؤلؤ إضافة إلى اسماك الجمبري.

ب/ اسماك المياه العذبة: أهم أنواع الأسماك التي حصرت ومهمة تجارياً هي البياض العجل، الكبروس (ودرجة أولى)، ديس، كرت، (بني درجة ثانية) قرقور،خشم البنات (درجة ثالثة) تمثل في مجملها 95% من المصيد الكلي هذا بجانب اسماك الفسيخ والكوارة.

مصادر الأسماك:

تأتي الأسماك في السودان من مصدرين رئيسين هما المصادر البحرية والمصادر الداخلية (الأنهار والبحيرات)

أ/ المصادر البحرية: تشمل البحر الأحمر والذي يقع في شرق السودان حيث يبلغ طول مساحة 720 كلم ويعتبر هذا المورد محددا في إنتاجه وذلك لضيق الجرف القارئ إضافة إلى خصوبة المياه بسبب ارتفاع الملوحة ودرجات الحرارة وهنالك حوالي63 نوعا من الأسماك التجارية ويقدر المخزون السمكي في المياه الساحلية السودانية بنحو1000طن ويبلغ إنتاج الأسماك الحالي من المصائد البحرية 13000 طن في العام . [1]

---

(1) المرجع السابق، ص(29).

ب/ المصادر الداخلية: يبلغ طول المصائد الداخلية حوالي4000 كيلو متر بالإضافة إلى البحيرات الصناعية وأهمها بحيرة النوبة ومستودع خزان جبل أولياء والبحيرات الطبيعية بجنوب السودان ويقدر المخزون من هذه المسطحات حوالي 10000 طن ويبلغ الإنتاج الحالي 32000 طن سنوياً ومن أهم المصائد بحيرة خزان جبل أولياء ، خزان الرصيرص، خزان سنار، بحيرة خزان خشم القربة، بحيرة النوبة [1]

ثالثاً: التعداد الإحصائي للثروة الحيوانية في السودان:

إن حجم كل دولة يلعب دوراً مهماً في تجميع المعلومات عن السكان أنفسهم وعن ثروتهم الحيوانية وخلافها ونجد أن كبر حجم السودان كدولة جعل من الصعوبة تجميع المعلومات عن الثروة الحيوانية المتواجدة والمنتشرة داخل الحدود السودانية من حيث النوع والشكل واللون والخصائص التناسلية والإنتاجية ثم أن التهجير والغزوات التي تعرض لها السودان أثرت على الثروة الحيوانية فيه، هذا إلى جانب الترحال الذي يمارسه السكان والذين يربون الماشية بصفة خاصة لعب دور مهم في تحديد الثروة الحيوانية داخل الحدود السودانية وبما أن الثروة الحيوانية في معظم السودان في يد الرحل فقد لعب الترحال دور أهم في حجم الثروة الحيوانية الحالية.

ولقد فطن الاستعمار في السودان إلى أهمية الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني ثم استمر هذا الاهتمام بعد الاستقلال وأخذت كل الحكومات الوطنية تهتم بهذه الثروة وتقدم لها الخدمات حتى تتمكن من الاستمرار في دعم الاقتصاد القومي للبلاد.

تقديرات مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي يؤخذ عليها أنها تعتمد على الإحصاء الحيواني الذي تم عام 1976، أي تعتمد وزارة الثروة الحيوانية والسمكية على معادلات تعتمد على نسبة نمو القطيع ومعدلات النفوق وتحسب سنوياً اعتماداً على أعداد الثروة الحيوانية وقد وجهت انتقادات كثيرة لهذه التقديرات بحجة القفزة الكبيرة في أعداد الحيوانات وما انتابها من تغيرات .[2]

رابعاً: معوقات قطاع الثروة الحيوانية

رغم ما يزخر به السودان من ثروة حيوانية وإرث متوارث في تربيتها ومراعي وانهار ومشاريع زراعية، مازال مردود قطاع الثروة الحيوانية دون الطموح ويظهر ذلك جلياً في ضعف إيرادات القطاع من النقد الأجنبي نسبة لمحدودية منافذ التسويق الخارجي وعدم الانتشار الإقليمي

---

(1) المرجع السابق، ص ص (30-32).

(2) سمر تاج الدين مهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص (77-79).

وكذلك غياب الصادرات الحيوانية المصنعة كل ذلك لوجود تحديات ومعوقات جمة تواجهه قطاع الثروة الحيوانية في السودان يمكن تفصيلها في الآتي:

1- التحديات التي تواجه الإنتاج:

يكاد يعتمد قطاع الثروة الحيوانية في إنتاجه بنسبة 100%على القطاع الخاص، وهنالك نسبة متدنية من حيث الإنفاق على هذا القطاع بواسطة الدولة، مع عدم الاهتمام بإنسان هذا القطاع الرعوي والتقليدي، وعدم وجود[1] كوادر بشرية مؤهلة ومدربة في مجال الثروة الحيوانية مما أدى إلى سيادة النظم التقليدية في إدارة الإنتاج والتسويق بالإضافة إلى التدهور البيئي المستمر وأثره على هذا القطاع مثال لذلك التصحر والهجرة وغيرها . [2]

ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية من أهم دعامات الاقتصاد الوطني وبالرغم من أهميته إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتناسب مع ما هو موجود من أعداد الثروة الحيوانية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5-3) مساهمة الناتج المحلي لقطاع الثروة الحيوانية من الناتج المحلي الإجمالي من (2005-2016) (مليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	عائدات الثروة الحيوانية	نسبة مساهمة الثروة الحيوانية
2005	19.1	3.62	%18.9
2006	21.0	3.7	%17.6
2007	23.6	3.84	%16.2
2008	26.4	4.04	%15.3
2009	28.0	4.2	%15
2010	29.4	5.64	%19.1
2011	27.0	7.80	%28.8
2012	27.1	8.11	%29.9
2013	28.3	8.5	%30
2014	29.0	9.22	%31
2015	33.0	5.9	%17.8
2016	34	6.3	%18.5

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني- العرض الاقتصادي 2016.

---

(1) بنك الثروة الحيوانية، صادر الثروة الحيوانية،2013.

(2) المصدر السابق

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة كافة السلع والخدمات التي اشتركت عناصر الإنتاج المحلية في إنتاجها خلال فترة معينة.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي للعام 2005 بلغت 18.9% بناتج ثروة حيوانية 3.62 مليون جنيه من إجمالي بلغ 19.1 مليون جنية وكان ذلك نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية بعد توقيع اتفاقية السلام.

ونجد انه تدنت هذه النسبة في الأعوام التي تلت (2006-2007-2008-2009) بنسبة مساهمه (17.6%-16.2%-15.3%-15%) على التوالي وشهدت الأعوام التي تلت ارتفاع ملحوظ في نسبه مساهمة الثروة الحيوانية من الناتج المحلي.

ويلاحظ من الجدول أن أعلاه نسبة مساهمة للثروة الحيوانية كانت في عام 2014 بلغت31 % بناتج 9.22 مليون جنية من إجمالي 29.0 مليون جنية وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المقومات التي يمتلكها السودان في مجال الثروة الحيوانية.

2- التصدير:

تمثل صادرات المواشي واللحوم الحية ومنتجات الثروة الحيوانية موردا مهما من موارد الدولة بالعملة المحلية والأجنبية لتوفير النقد الأجنبي أو العملات الصعبة من خلال الصادر ورغم ما يذخر به السودان من ثروة حيوانية إلا انه مازال مردود صادرات الثروة الحيوانية دون الطموح وذلك لعدة أسباب:

1- غياب الصادرات الحيوانية المصنعة من اللحوم والألبان والدواجن والأسماك ومخلفات الذبيح عدا كميات محدودة من الجلود والتركيز على صادرات المواشي واللحوم الحية

2- محدودية منافذ التسويق الخارجي وعدم الانتشار الإقليمي والدولي.

3- ضعف البنية التحتية ووسائل النقل .[1]

---

(1) المصدر السابق

جدول رقم (6-3) مساهمة صادرات الثروة الحيوانية من إجمالي الصادرات للفترة (2005-2016) (بالمليون جنيه)

السنة	إجمالي الصادرات	عائدات الثروة الحيوانية	نسبة مساهمة صادرات الثروة الحيوانية من إجمالي الصادرات
2005	4.824	155	%3.2
2006	6.258	132	%2.1
2007	8.880	87	%1
2008	11.670	50	%0.4
2009	7.830	206	%2.6
2010	11.490	193	%2
2011	10.193	341	%3
2012	4.066	437	%10.7
2013	4.789	681	%14.2
2014	4.453	854	%19.2
2015	4.387	620	%14.2
2016	5.652	1132	%20

بنك السودان المركزي-الموجز الإحصائي (2005-2016)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة مساهمة لقطاع الثروة الحيوانية من إجمالي الصادرات كانت في عام 2016 حيث بلغت 20% من إجمالي صادرات 5.652جنيه وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع ما يمتلكه السودان من مقومات في قطاع الثروة الحيوانية بينما ادني نسبه مساهمة كانت في عام2008 بنسبة بلغت 0.4%من إجمالي صادرات بلغ11.490جنيه.

3. ضعف البنيات التحتية:

أ/ المسالخ:

المسالخ القائمة الآن لا تفي بالاشتراطات الصحية وغير معتمدة بواسطة الجهات الراغبة في استيراد اللحوم.

ضرورة الاستثمار في مجال إنشاء المسالخ وتأهيل مسالخ حديثة تعمل على توفير اللحوم الطازجة والمصنعة بأنواعها حسب المواصفات العالمية.

ب/ المراعي ومركز التسمين:

ارتفاع تكلفة الأعلاف وانحسار المراعي الطبيعية أدى إلى موسمية الإنتاج وقلته الأمر الذي يحتاج إلى آلية وطنية لتقليل تكلفة إنتاج الأعلاف.

ج/ الأدوية والأمصال:

أدى ارتفاع سعر العملات الأجنبية وصعوبة الحصول عليها بسبب ضعف العرض إلى زيادة أسعار الأدوية البيطرية وارتفاع تكلفة إنتاج الأمصال في المعامل السودانية.

د/ الترحيل البري:

عدم مطابقة مواعين النقل البري للمواصفات وللاشتراطات الصحية وارتفاع تكلفتها، لذا يجب الاهتمام بتوفير مواعين نقل بري متخصصة والدخول في شراكة مع هيئة سكة حديد السودان لتوفير قاطرات لنقل المواشي وذلك للسعة المناسبة لعربات السكة حديد وقلة تكلفتها وارتفاع درجة الأمان، والاستفادة من الطرق البرية للتصدير بواسطة الشاحنات المتخصصة والمجهزة بأحدث الوسائل لنقل الصادر الحي واللحوم

هـ/ الترحيل البحري:

- ضعف السعة الناقلة للبواخر الوطنية وقدمها وارتفاع درجة مخاطرها.
- غير جاهزة ومناسبة لخدمة الثروة الحيوانية [1] .

4- التهريب:

تحيط السودان ثمان دول ولا توجد عوائق طبيعية تذكر بين السودان والدول المحيطة به مما أدى إلى صعوبة مراقبة الحدود السودانية والدول المحيطة به مما أدى إلى تهريب العديد من الحيوانات السودانية إلى الدول المجاورة ولا توجد إحصائية دقيقة عن الحيوانات السودانية المهربة للخارج ولكن معظمها يتم تهريبه إلى مصر وليبيا وأفريقيا الوسطي وأثيوبيا.

ومن الأسباب التي تشجع على التهريب ضعف نقاط التفتيش الحدودية، الرسوم والضرائب العالية على الثروة الحيوانية وعدم وجود سياسات بسيطة وغير معقدة لتجارة الصادر

5- عدم وجود العناية البيطرية الكاملة:

إن ضعف ونقص الكوادر البيطرية المؤهلة وعدم توفير الخدمات البيطرية في مناطق إنتاج الثروة الحيوانية أدى إلى ضعف إنتاجية هذا القطاع.

6- المشاكل التي ترتبط بتجارة وصادرات المواشي واللحوم:

---

(1) المصدر السابق.

يعاني قطاع الثروة الحيوانية من مشكلات ومصاعب تعوق هذا القطاع من التطور وتحقيق الأهداف المنشودة

7 – كثرة الأمراض والأوبئة الحيوانية:

يعاني قطاع الثروة الحيوانية من عدد من الأمراض والأوبئة أشهرها السل والطاعون البقري والجرب والبروسيلا ومرض النوم وتسبب هذه الأمراض معوقات تعوق هذا القطاع ويمكن حصر آثارها في الآتي:

أ/ تدني الإنتاجية: في مرض الحمى القلاعية مثلاً تصل نسبة الإصابة 100 % ويتمثل الفاقد في تدني الإنتاجية من اللحوم واللبن وخلافة من الحيوانات المصابة.

ب/ ارتفاع معدلات الفاقد: الأوبئة والأمراض تؤدي أي ارتفاع معدل الوفيات بين الحيوانات.

ج/ التأثير سلباً: يكون التأثير سلباً على حركة الماشية واللحوم والمنتجات الحيوانية الغير مصنعة بين السودان والدول التي يصدر لها السودان وهذا يمثل أكبر عائق نسبة للأمراض والأوبئة حيث يؤدي إلى انخفاض الصادر من الحيوان . [1]

---

(1) إبراهيم محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص (68–72).

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية بنك الثروة الحيوانية (2005-2016)

المبحث الأول: نشأة واغراض بنك الثروة الحيوانية

المبحث الثاني: السياسات التمويلية لبنك الثروة الحيوانية

المبحث الأول

نشأة وأهداف بنك الثروة الحيوانية

أولاً: نشأة بنك الثروة الحيوانية:

قد جاءت فكرة إنشاء بنك الثروة الحيوانية عندما تم إنشاء البنك الزراعي في أواخر الخمسينات وكان رأي البعض خاصة الأطباء البيطريين فكرة قيام جهاز تمويل يعنى بقطاع الثروة الحيوانية وظل الأمر يطرق في الجمعية العمومية البيطرية حتى تبلور في شكل توصية بقيام بنك الثروة الحيوانية في اجتماع الجمعية العمومية البيطري السنوي المنعقد في ديسمبر 1990 بقاعة الشعب بأم درمان.

صادف هذا الأمر انتهاج السودان لسياسة التحرير الاقتصادي حسب البرنامج الثلاثي الأول (الإنقاذ الاقتصادي) حيث برز قطاع الثروة الحيوانية كأحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد مما جعل مجلس الوزراء يتخذ قرار في أبريل عام 1992.

انعقد اجتماع المؤسسين بالخرطوم في ديسمبر 1992 حيث أقر النظام الأساسي واللوائح واختيار مجلس الإدارات التمهيدية وبدأ الاكتتاب في رأس مال البنك في ابريل1993 وأصدر بنك السودان تصديقاً لبنك الثروة الحيوانية بممارسة العمل المصرفي بعد أن استوفت الشروط المطلوبة في جمع رأسمال 50% من رأس المال المطروح به وتهيئة المقر واستقطاب الكوادر المؤهلة وتم افتتاح البنك رسمياً في 18 مايو 1993 وهكذا بدأت مسيرة بنك الثروة الحيوانية الصرح الاقتصادي الذي ولد عملاقاً يشارك في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

يعمل بنك الثروة الحيوانية على تنمية قطاع الثروة الحيوانية في مختلف المجالات وذلك بالقيام بجميع أعمال المصارف والبنوك الاستثمارية والمالية والتجارية وعلى وجه الخصوص تنمية وتشجيع مربي الحيوانات وتنمية صادرات الثروة الحيوانية بجمهورية السودان.

الموارد التمويلية للبنك:

لا يعتمد بنك الثروة الحيوانية على ودائع العملاء كما هو الحال في المصارف التجارية، وإذا ما قبل البنك ودائع فإنها لا تمثل المورد الرئيسي لتوظيف الأموال بل يعتمد على رأس المال وما يخصص له من ميزانية الدولة. ولكن المصدر الرئيسي لأموال تلك المصارف غالباً من حقوق الملكية لكونها مصارف حكومية في الغالب [1] وأسست بموجب قوانين خاصة وكذلك من

---

1 التقرير السنوي، بنك الثروة الحيوانية، 1990، ص34.

مواردها السندات والقروض العامة التي تشترك بها المصارف [1] التجارية كنوع من الاستثمار عندها .

ونجد أن موارد البنك المالية تشمل الآتي:

رأس المال:

رأس مال البنك المصرح به 70000000 جنيه سوداني (سبعون مليون) والمدفوع 70000000 جنيه مقسم إلى 30000000 (ثلاثون مليون سهم) بعلاوة إصدار 1.782.786 جنيه سوداني ، سعر السهم 2.33 جنيه سوداني، والحد الأدنى للاكتتاب في رأس المال 10000000 (عشرة مليون جنيه سوداني)

تم الاتفاق على تخصيص 30% من رأس المال الاسمي لحكومة جمهورية السودان، وللبنك الحق في تخفيض أو زيادة رأسماله الاسمي، ويجوز زيادة رأس المال الاسمي بناء على توجيه من مجلس الإدارة وبقرار غير عادي تصدره الجمعية العمومية .

الودائع:

يقصد به الودائع الجارية وودائع الاستثمار وودائع الادخار.

التمويل الحكومي: تتم عملية تمويل قطاع الثروة الحيوانية عن طريق محفظة حكومية تضم وزارة المالية والبنوك المتخصصة والتجارية.

العون الخارجي: تقوم شركة خدمات الثروة الحيوانية التابعة لبنك الثروة الحيوانية بدور خدمي وتنموي في قطاع الثروة الحيوانية وبالتالي يمكن استقطاب العون الخارجي.

ثانياً: أهداف بنك الثروة الحيوانية:

إن بنك الثروة الحيوانية له عدد من الأهداف المهمة التي تلعب دوراً مهماً وفعالاً في تنمية قطاع الثروة الحيوانية والذي بدوره سوف يساهم بصوره فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني ونجد أن هذه الأهداف متصلة بالاتي:

1- الاهتمام بالرعاة المنتجين وتقديم الخدمات لهم بمواقعهم والمساعدة في إدخال أموال الريف في دورة الاقتصاد.

2- إدخال أنماط الإنتاج الحديثة كالمراعي المستقرة ومزارع الدواجن والألبان والأسماك.

3- تمويل الأطباء البيطريين للانخراط في العمل الخاص.

---

(1) التقرير السابق، ص(35)

4- زيادة الصادرات من الثروة الحيوانية ومنتجاتها بفتح أسواق جديدة إنماءً للأموال المستقرة ودعما لميزان المدفوعات.

5- تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة والدخول في عمليات استثمارية لتنمية مشاريع الثروة الحيوانية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاع التقليدي وصغار المنتجين في مجال الأسماك والدواجن والأسمدة وتربية الحيوان.

6- إنشاء الشركات التي تزاول أعمال نيابة عن البنك وذلك في مجال الثروة الحيوانية وتربيتها وتسويقها وتأمينها وتجارتها.

7- العمل في مجال الاستثمار والمساهمة في جميع مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والتصنيع الزراعي والقيام بجميع الأعمال المصرفية المختصة بذلك.

8- إدخال التقنية الحديثة في مجال الاستثمار الحيواني [1]

ثالثاً: وظائف بنك الثروة الحيوانية:

1- تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للقروض والدخول في عمليات استثمارية لتنمية وتطوير وتحديث مشاريع الثروة الحيوانية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاع التقليدي وصغار المنتجين وغيرهم في مجالات إنتاج وتسويق الماشية واللحوم والأسماك والدواجن والألبان والأسماك والجلود والأدوية البيطرية والأسمدة والكيماويات والمراعي والمخلفات الحيوانية وتربية الحيوان وصيده وإلى نشاطات أخرى ذات صلة بالإنتاج الحيواني شاملة التخزين والترحيل وكل عمليات التسويق على المستوي المحلي والعالمي وفي مجال الصادر والوارد لتحقيق أغراض البنك .

2- إعداد تمويل الدراسات في البحوث ودراسات الجدوى الفنية الخاصة بالثروة الحيوانية والاستفادة منها وتمويل التقنية الحديثة لتطوير الثروة الحيوانية ودعم وتشجيع الإرشاد البيطري والزراعي.

3- تقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة لجميع مشروعات مجالات الصناعة وإنشاء واقتناء المعدات والمصالح والمعامل والماكينات لإنتاج السلع والمواد ذات الصلة بالإنتاج الحيواني

---

(1) التقرير السابق، ص(35)

4- العمل في مجال الاستثمار والمساهمة في جميع مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والحيوانية والتصنيع والقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية المتعلقة بالبنك.

5- إجراء الدراسات والمسوحات وجمع المعلومات عن الأسواق الخارجية والإنتاج والاستهلاك المحلي للماشية واللحوم والحيوانات الأخرى من طيور وزواحف ووحوش ومخلفاتها جلودها وأصوافها وأوبارها وعظامها وأجزائها الأخرى المسموح التعامل فيها شرعاً ووفقاً للاتفاقات الدولية المنظمة لذلك [1].

6- العمل في مجال التجارة العمومية والخارجية وتنمية وتمويل الصادرات والاستيراد وجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمشاركة في إقامة المشاريع الاستثمارية والتنموية.

7- التوافق على العهود والمعاهدات وعقد الاتفاقيات مع البنك والشركات والمؤسسات المالية محلياً ودولياً والعمل على تسوية المعاملات الدولية الموكلة إليه وتمثل الهيئات المالية والمصرفية المختلفة.

8- أن يقوم بفتح خطابات الضمان وخطابات الاعتماد المستندية وفتح الحسابات الجارية وقبول الودائع وضمان القروض وأداء الالتزامات والمسئوليات نحو العملاء وعمل خزائن لحفظ ودائع وممتلكات العملاء متى كان ذلك ضرورياً ومقيداً لأعمال البنوك وخالي من المحظورات الشرعية.

9- أن يعمل على إنشاء شركة التأمين على الحيوان والتأمين البحري والبري والجوي وكذلك لأنواع أخرى من التأمين على الحياة والممتلكات والحقوق ضد الحريق والسرقات.

10- أن يؤسس شركات ومؤسسات تداول أعمال شبيه بأعماله كما يجوز له أن يشتري أو يحصل على كل أو بعض من ملكية على أن يكون ذلك محظوراً.

11- أن يقوم بأي عمل يراه ضرورياً وملائم لتحقيق أغراض البنك.

وعلى البنك في سبيل تحقيق الأغراض المذكورة سابقاً أن يمارس السلطات والصلاحيات المنصوصة عليها في قانون الشركات عام 1925م وقانون بنك السودان عام1959م أي قانون آخر ينظم أعمال المصارف أو البنوك دون الإخلال بعمومية ما تقدم.

بجانب الوظائف الرئيسية يقوم البنك بالوظائف التالية:

---

(1) التقرير السنوي لبنك السودان، بنك الثروة الحيوانية، 2006، ص (15)

1- إصدار الأسهم والسندات وتولي الاكتتاب العام والأوراق المالية الأخرى وتحويلها بضمانها والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بها.

2- القيام بكافة الأعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية

3- أن يسحب ويصدر ويقبل وينفذ ويحصر الكمبيالات والشيكات ومستندات البضائع وبواليص الشحن ومستندات الذاتية الأخرى بمختلف أنواعها وأي تعامل آخر داخل السودان أو خارجه شريطة خلو هذه المعاملات من المحظورات. [1]

4- أن يشتري أو يستأجر أو يوجد أو يقتضي أو يحمل بأي وجه قانوني على الأرض أو عقودات أو ألآت أو سلع هندسية أو صناعية...الخ أو أموال منقولة أو ثابتة أو ملائمة لأعمال البنك أو أي فرع من فروعه في تحقيق أغراضه.

5- أن يقوم باستصلاح الأرض وتعميرها وإعدادها للزراعة كما يقوم بـ إنشاء المباني والكباري والقنوات والطرق والمخازن وجلب وتركيب الطلمبات وحفر الآبار وإنشاء الحظائر لتربية وعرض وحفظ الحيوانات من ماشية والطيور وأجزائها والزواحف واسماك وغيرها والاستفادة من لحومها وألبانها ومخلفاتها وأجزائها الأخرى وعلف الحيوان.

6- أن يملك جميع المستندات ويجري كل التعريفات القانونية بشأنها وضمانها وإيداعها والعمل على حماية قيمة السندات والمصالح المرتبطة بها.

7- العمل بضمانات عينية أو شخصية أو بأي نوع من أنواع الضمانات وذلك على حسابات بنكية مختلفة أو تعهدات قانونية أخرى كما له الحق في إقراض المال بالشروط التي يراها مناسبة .[2]

رابعاً: الانتشار الجغرافي للفروع العاملة:

هنالك عدد من الفروع العاملة بصورة فعلية تابعة لبنك الثروة الحيوانية وموزعة في ولايات السودان المختلفة والجدول يوضح التوزيع الجغرافي لبنك الثروة الحيوانية.

---

11 التقرير السابق، ص (15).

2 التقرير السابق، ص(16).

جدول رقم (1-4) مقارنة بين حجم الثروة الحيوانية في ولايات السودان وعدد فروع بنك الثروة الحيوانية داخل كل ولاية للعام 2016

الولاية	تعداد الثروة الحيوانية داخل الولاية	عدد فروع البنك داخل الولاية
شمال كردفان	8478653	....
جنوب كردفان	8986929	....
غرب كردفان	10687708	1
شمال دارفور	8132288	1
جنوب دارفور	6339552	1
شرق دارفور	5183617	1
وسط دارفور	5905923	....
غرب دارفور	7215242	1
القضارف	4692184	1
كسلا	5355632	....
البحر الأحمر	1593936	1
النيل الأزرق	6562696	....
سنار	4833507	1
الجزيرة	7411678	1
النيل الأبيض	8870561	1
الشمالية	2489484	....
نهر النيل	2512311	....
الخرطوم	1369603	8

وزارة الثروة الحيوانية-مركز المعلومات

ومن الجدول أعلاه يلاحظ انه لا يوجد تناسب بين تعداد الثروة الحيوانية داخل الولاية وعدد فروع البنك داخل الولاية حيث انه يلاحظ في ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان يصل تعداد الثروة الي 8478653و8986929 على التوالي ولا يوجد أي فروع للبنك داخل الولايتين رغم تركيز جزء كبير من الثروة فيهن، وولايات عديدة لا توجد فيها فروع للبنك رغم كبر حجم الثروة الحيوانية فيها وهي وسط دارفور، وكسلا، النيل الأزرق، الشمالية، نهر النيل.

في حين نجد ان ولاية الخرطوم تصل الى اقل تعداد للثروة الحيوانية من بين ولايات السودان تصل الي1369603 ورغم ذلك تتركز فروع البنك فيها حيث تصل الي 8 فروع.

خامساً: المشاريع الاستثمارية للبنك:

أ/ شركة طرق الماشية:

أهداف شركة طرق الماشية هي:

1- تنفيذ وإدارة طرق الماشية وتطوير وتوفير الخدمات الضرورية وخاصة مياه الشرب للماشية المسافرة على الأرجل أو أي وسيلة أخرى من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

2- إنشاء الآبار بأنواعها والحفائر والسدود ومد مياه الشرب للماشية التجارية وإنشاء وترحيل وشراء وبيع وتوزيع أغذية الماشية التجارية.

3- إقامة مخازن العلف وحظائر لحفظ الماشية التجارية وإنتاج وترحيل وبيع أغذية الماشية التجارية.

4- تقديم خدمات بيطرية بالمحطات لجذب أصحاب المواشي والاستفادة من خدماتها.

5- نشر الوعي الدوائي من خلال تقديم وشرح طرق استعمال وتصحيح المسارات الخاطئة

6- قامت الشركة بتنفيذ محطات المياه بعدد 53 بئر موزعة على 51 محطة وبالتالي تكون الشركة قد نفذت أهم أهدافها وهي توفير المياه للماشية التجارية والإنسان في مواقع الإنتاج وقد تم تنفيذ المحطات جنباً إلى جنب مع مباني المحطات.

ب/ مشروع مصل دمام الضأن:

تواجه صادرات السودان من الثروة الحيوانية منذ فترة ليست بالقصيرة مشكلة إرجاع البواخر المحملة بالمواشي خاصة الأنواع الجيدة منها والمعدلة للتصدير وقد فاقت نسبة الإرجاع 50% في بعض المواسم وقد تعود الأسباب في ذلك إلى إصابة المواشي المعدة للصادر بمرض الدمام الشيء الذي يفقد البلاد مليارات الدولارات سنوياً وبهذا الشأن بادر بنك الثروة الحيوانية ووزارة الثروة الحيوانية وجامعة الخرطوم في تحديد هدف دعم البحث العلمي في عام2007 ببلورة اهتمام الباحثين والمسئولين والمهتمين والمؤسسات التي تعمل في مجال تصدير الماشية ليتمخض عند ذلك التفكير بمشروع مصل لمرض الدمام [1].

أما من جانب التمويل الاتفاق على أن يقوم البنك 48% منها36% لوزارة الثروة الحيوانية و26% المتبقية على جامعة الخرطوم.

يقوم بنك الثروة الحيوانية بمشروع الوحدة البيطرية المتحركة لأن نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية متوفرة في الريف ومناطق الإنتاج البعيدة عن المدن وتقوم الوحدة البيطرية المتحركة بتقديم الخدمات البيطرية في أماكن الإنتاج وخاصة في مواسم الترحال سعياً وراء العشب والماء

---

(1) إبراهيم محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص (87-88)

ويلاحظ ارتفاع الطلب للأدوية بمناطق الريف النائية ومن كل ذلك يمكن أن نقول أن بنك الثروة الحيوانية قد ساهم في حل بعض مشكلات الثروة الحيوانية.

ج/ مشروع مسلخ غرب أم درمان:

يعتبر هذا المشروع أحد المشاريع الاستثمارية الهامة التي قام بها بنك الثروة الحيوانية في إطار أهدافه الهامة لحل مشكلات الثروة الحيوانية. وأيضاً لتنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية ويعتبر المشروع إضافة حقيقية للبنية التحتية لقطاع الثروة الحيوانية والذي يسهم بلا شك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتمويل جزء كبير من الفائض السنوي للثروة الحيوانية إلى موارد العملات الأجنبية.

يقع المشروع في منطقة غرب أم درمان في مساحة 120 فدان بلغت التكلفة الكلية للمشروع حوالي 12 مليون دولار وقد قام بنك التجارة التبديلية لتوفير المكون الأجنبي بجهود 5 مليون دولار.

يعتبر المشروع نموذج للمكون الأجنبي والتعاون الأفريقي المشترك حيث تم التعاقد مع كبرى الشركات من جنوب أفريقيا وزمبابوي لتنفيذ هذا المشروع على أعلى ما توصلت إليه تكنولوجيا اللحوم.

أهداف المشروع:

- إنتاج اللحوم الحمراء ومنتجاتها للتصدير.
- ارتفاع جودة اللحوم السودانية وفتح أسواق جديدة.
- تطوير وتحديث صناعة اللحوم بإدخال أحدث أنواع التكنولوجيا.
- توفير مدخلات أساسية لصناعة الجلود والأعلاف وسد الفجوة من اللحوم في الأسواق المحلية وتثبيت الأسعار.

كل تلك المشاريع ساهمت في تنمية قطاع الثروة الحيوانية ولكن ليس بالقدر المطلوب فمشروع مسلخ غرب أم درمان لم يكن بالمواصفات المطلوبة والجودة المناسبة لدعم الصادر[1]

---

1 المرجع السابق، ص(88).

المبحث الثاني

السياسات التمويلية لبنك الثروة الحيوانية

أولاً: سياسات وضوابط منح التمويل للبنك

مرجعيات السياسات التمويلية:

1. سياسات بنك السودان المركزي
2. موازنات البنك.
3. المنشورات والضوابط الصادرة من المركز الرئيسي

الموجهات العامة للسياسات التمويلية:

1- الالتزام بالمنشورات الصادرة من بنك السودان المركزي والسياسة التمويلية والالتزام بالمنشورات والضوابط الصادرة من الإدارة العليا للبنك والجهات ذات الصلة والاختصاص.

2- مراعاة أن يتم التمويل من مصادر حقيقية تتوفر للفرع من زيادة الودائع وتحصيل الالتزامات المستحقة حتى لا تحدث اختناقات في السيولة وألا تتعدى نسبة استخدام الودائع الجارية أكثر من 65% كمؤشر عام على إلا يتجاوز 70% بفروع الولايات.

3- الالتزام التام والتقيد بالتمويل حسب القطاعات وفق خطة التمويل المجازة.

4- الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية في النشاط الاستثماري والتمويلي.

5- بالنسبة للقطاع الحيواني التركيز على صادر الماشية لتعظيم الموارد بالنقد الأجنبي.

6- تشجيع الاستثمارات التي تسهم في إدخال تقانات لتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وربط التمويل باستخدام الحزم التقنية وتبني مشاريع رائدة.

7- الالتزام التام بالتوزيع الجغرافي للفروع ومراعاة دائرة نشاط الفرع عند منح التمويل منعاً للازدواجية.

8- ضرورة دراسة جدوى المشروعات مع اختيار العملاء المميزين بالتركيز على الرهونات والضمانات الجيدة والكافية.

9- إتباع الأسس المهنية والعلمية في إعداد الدراسات وتحليل البيانات المالية وغيرها المتعلقة بالعملاء ومعطيات الأسواق المحلية والعالمية .[1]

10- لالتزام التام بالضوابط الشرعية لصيغ التمويل خاصة المرشد الفقهي لصيغة المرابحة.

11- مراعاة ومراجعة قوائم الحظر المصرفي الشامل الصادرة من بنك السودان المركزي للعملاء المتعثرين والعملاء أصحاب المديونات المهلكة الذين يحظر تمويلهم أو التعامل معهم.

12- مراعاة الأسس والضوابط الخاصة بصلاحيات تصديقات العمليات الاستثمارية وعدم تجاوز سلطة التصديق المالي الممنوحة لكافة المستويات.

13- الالتزام بعمل لجان التمويل بالفروع عند اتخاذ قرارات منح التمويل في حدود الصلاحيات الممنوحة.

14- ضرورة ملائمة صيغة وحجم التمويل الممنوح مع النشاط المراد تمويله.

15- متابعة العميل خلال فترة التمويل الممنوح متابعة لصيقة خاصة صيغة المشاركة وذلك بكتابة أسعار السلعة أو الأصول المتعلقة بموضوع التمويل في السوق وتقلبات الأسعار والضمانات المقدمة ضد التعدي والتقصير في حالة المشاركات.

أهداف السياسات التمويلية:

1- تحقيق إستراتيجية المصرف بالاهتمام بالقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي والمساهمة الفاعلة في تطوير وتنمية قطاع الثروة الحيوانية

2- تعظيم موارد البنك من خلال تكثيف الجهود على كل المستويات لحشد وتعبئة الودائع بما يمكن من توفير الموارد اللازمة للمساهمة في تمويل القطاعات ذات الأولوية.

3- المساهمة في تنمية الصادرات غير البترولية الأخرى (بجانب الثروة الحيوانية) .

4- الاهتمام بتنويع التمويل القطاعي بضمان تركيبة جيدة للاستثمارات وتنوع محفظة التمويل لتعظيم العائد على الاستثمار وتقليل المخاطر.

5- تكثيف الجهود لتحصل الديون المتعثرة من الأعوام السابقة لإعادة تدويرها في الدورة الاستثمارية والتمويلية للبنك.

---

(1) التقرير السنوي، بنك الثروة الحيوانية، 2016.

6- متابعة العمليات المستحقة السداد ورصد أي حركة بملف العملية وأن يتم وضع صورة من التذكير والإنذار ببيع المال المرهون بملف العملية. [1]

7- الاستمرار في تطوير وتنمية التمويل الأصغر والصغير ومتناهي الصغر وذو البعد الاجتماعي من خلال تقديم خدمات تمويلية متميزة لكل الأنشطة والفئات مع التركيز على فئات الخريجين من كليات الإنتاج الحيواني والزراعة والبيطرة وصغار المنتجين والمربيين والرعاة.

8- الاهتمام بالمخازن باعتبارها مواعين إيرادية والاستفادة من استثمارها تجارياً.

9- توظيف الأصول التي آلت للبنك من عمليات استثمارية والاستفادة من استثمارها تجارياً خلال الفترة المحددة من البنك المركزي.

استقطاب الودائع الاستثمارية واحتساب الأرباح:

1. استهداف نسبة نمو بالعملة المحلية حسب موجهات خطة البنك.

2. يتم توزيع أرباح الاستثمار بنهاية السنة المالية وفقا لنتائج أعمال البنك وتوزيع الأرباح الخاصة بالودائع بعد خصم مصروفات البنك على النحو التالي:

25% للبنك (المضارب) 75% للمودعين (أرباب الأموال).

ثانياً: ضوابط وموجهات التمويل الأصغر:

1- الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية.

2- تخصيص نسبة 12% من محفظة تمويل البنك كحد أدنى للتمويل الأصغر والصغير ومتناهي الصغر وذو البعد الاجتماعي.

3- زيادة التمويل الممنوح للنساء بنسبة لا تقل عن 30% من حجم التمويل الأصغر مع ضرورة الاهتمام بالقطاع المهني والحرفي والصناعات الصغيرة.

4- منح نسبة مقدرة للتمويل بالمناطق الريفية التي تقع ضمن النطاق الجغرافي للفرع.

5- التقيد بعدم تمويل القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها الواردة بسياسات البنك المركزي

6- العمل على تطبيق الصيغ الإسلامية المختلفة بقطاع التمويل الأصغر.

---

(1) التقرير السابق .

7- تأمين كافة عمليات التمويل الأصغر ضد مخاطر الإعسار وتأمين السلع والبضاعة لدى شركة تأمين، وفي حالة تعثر العميل تتطالب الشركة باسترداد التمويل المتعثر خلال (15) يوم بعد عمل الإجراءات القانونية.

8- تشجيع تمويل المشروعات الإنتاجية ذات الميزة النسبية بالولايات وخاصة مشروعات سلسلة القيمة.

9- مراعاة منح التمويل في الدائرة الجغرافية للفرع بحيث يسهل متابعة العملاء والوصول إليهم في أي وقت [1]

10- التدرج في منح التمويل من مبالغ صغيرة في القرض الأول وزيادة المبلغ للقروض التالية حسب كفاءة السداد.

11- إعطاء أولوية التمويل لأصحاب حسابات الادخار.

12- المرونة في احتساب أقساط السداد وفترة التمويل حسب طبيعة العملية بما يمكن العميل من السداد المريح على إلا تتجاوز فترة العملية 24 شهراً.

13- العمل بالضمانات غير التقليدية خاصة في العمليات ذات المبالغ الصغيرة تفعيلاً لمنشور بنك السودان المركزي (2008/5) في هذا الخصوص.

14- قبول كافة الضمانات المسموح بها وفقاً لموجهات البنك المركزي للنهوض بصناعة التمويل الأصغر والصغير، مع توسيع قاعدة استخدام الوثيقة الشاملة لتامين التمويل الأصغر والعمل على اعتماد الثقة في العميل المبنية على جودة المشروع

15- تعزيز حماية المستفيدين وفق المبادئ العالمية لحماية العملاء.

القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها:

يحظر تمويل الأغراض والجهات الآتية:

1. حظر تمويل العربات والعقارات (منشور بنك السودان المركزي رقم (2014/3) باستثناء الآتي:

- الشاحنات والحافلات والبصات سعة (25) راكبا فما فوق.
- التمويل الذي يمنحه المصرف للسكن الشعبي والسكن الاقتصادي عبر المحافظ التمويلية المخصصة لهذا الغرض، بواسطة الصندوق القومي للإنشاء والتعمير.
- تطوير الأراضي للأغراض الزراعية بما في ذلك تجهيزات أعمال الري.

---

(1) التقرير السابق .

- الحكومة المركزية والحكومة الولائية والمحليات.
- الشركات والمؤسسات والهيئات العامة الحكومية المركزية والولائية التي تمتلك فيها الدولة أسهما بنسبة 20% أو أكثر

2. شراء العملات الأجنبية.

3. شراء الأسهم والأوراق المالية.

3.سداد عمليات تمويلية قائمة أو متعثرة.

5.التجارة في رصيد الاتصالات واستخداماته [1]

6. يحظر على المصارف التمويل المباشر (عدا الأوراق المالية الحكومية) للجهات الآتية إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان المركزي.

الضوابط العامة للسياسات التمويلية:

1- الاهتمام التام بمذكرة التمويل (فورم الدراسات الموحد) وذلك بملء البيانات المطلوبة بدقة متناهية.

2- مراعاة أن تكون فترة التمويل مناسبة لنوع النشاط الممول وألا تتعدى فترة تمويل التجارة المحلية 4 -9 أشهر.

3- 3.عدم خصم أي رسوم إدارية أو مصروفات من العملاء بعد أو قبل تنفيذ التمويل.

4- الاهتمام التام بإعداد وتحديث البيانات المالية بصورة يومية حتى لا تتعرض الفروع للمخالفات والجزاءات المالية والإدارية.

5- الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر في كل الأحوال.

---

(1) التقرير السابق

ثالثا: جدول رقم (2-4) عمليات التمويل المصرفي لقطاع الثروة الحيوانية مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (2005-2016) (بآلاف الجنيهات)

السنة	التمويل المقدم من البنك لقطاع الثروة الحيوانية	نسبة التمويل المقدم من البنك لقطاع الثروة الحيوانية	التمويل المقدم للقطاعات الاقتصادية الأخرى	نسبة التمويل المقدم من البنك للقطاعات الاقتصادية الأخرى	إجمالي التمويل المقدم من البنك
2005	4045	%1.28	313317	%98.73	317362
2006	5763	%1.65	344069	%98.35	349832
2007	6770	%2.05	322193	%97.9	328963
2008	4039	%1.19	332676	%98.8	336715
2009	7473	%2.22	329137	%97.8	336610
2010	8295	%2.18	373920	-%97.8	382215
2011	7938	%2.08	372740	%97.92	380678
2012	7328	%2.01	355837	%97.98	363165
2013	9748	%4.58	202973	%95.42	212721
2014	7894	%3.42	223480	%96.59	231374
2015	38449	%9.56	363517	%90.44	401966
2016	163437	%20.69	626745	%79.32	790182

المصدر: بنك الثروة الحيوانية- إدارة التخطيط.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تمويل قطاع الثروة الحيوانية في عام 2005 قد بلغ 4045 جنيه من إجمالي تمويل 317362 جنيه بنسبة 1.28% في حين نجد أن تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى قد وصل إلى 313317 جنيه بنسبة وصلت98.73%0 زادت هذه النسبة تدريجياً حتى بلغت 4.58% في العام 2013 بحجم تمويل لقطاع الثروة الحيوانية وصل إلى 9748 جنيه من إجمالي تمويل بلغ 202973 جنيه وكانت هذه الزيادة نتيجة لموجهات البنك المركزي للاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية بعد خروج النفط، ونقصت هذه النسبة في العام 2014 حيث بلغت3.42% لقطاع الثروة الحيوانية في حين نجدها قفزت في الأعوام التي تلت ذلك بنسب 9.56%و20.69 %في الأعوام 2015 و2016 على التوالي وكان ذلك نتيجة لموجهات وسياسات من البنك المركزي للاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية.

نجد أن أدنى تمويل لقطاع الثروة الحيوانية كان في عام 2008 وقد بلغ 4039 جنيه بنسبة 1.19% في حين أن التمويل للقطاعات الاقتصادية الأخرى بلغ 332676 جنيه بنسبة تمويل بلغت 98.8%، ونجد أن أعلى تمويل لقطاع الثروة الحيوانية كان في العام 2016 فقد بلغ

163437 جنيه بنسبة 20.69% من إجمالي التمويل في حين أن التمويل للقطاعات الاقتصادية الأخرى قد بلغ 626745 جنيه بنسبة 79.32% من إجمالي تمويل 790182 وكان ذلك التقدم الملحوظ نتيجة للسياسة التمويلية التي اتبعها البنك في عام 2016 وفق موجهات البنك المركزي التي هدفت إلى الاهتمام بالقطاع الحيواني والمساهمة في تنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية وزيادة الصادرة لحصول على النقد الأجنبي.

من الجدول أعلاه نلاحظ أيضاً أن حجم التمويل الممنوح لقطاع الثروة الحيوانية طيلة فترة الدراسة بصورة عامة ضئيل جداً وذلك للتركيز على القطاعات الأخرى لأن البنك لا يقوم بالدور المنوط له كأحد البنوك المتخصصة في الثروة الحيوانية إنما يقوم بكافة الأعمال الاعتيادية للبنوك التجارية.

رابعاً: الفرص الاستثمارية المتاحة لبنك الثروة الحيوانية لتنمية هذا القطاع:

1- إنشاء مسلخ إلى حديث:

تعتبر المسالخ من أهم البنيات الأساسية للتنمية كمنفذ لتسويق اللحوم ومنتجاتها ومخلفاتها فهي من المنشآت الهامة التي لها بعد صحي واقتصادي لارتباطها بصحة الإنسان والحيوان ولما لها من علاقة حميمة بالبيئة والنشاط التجاري العالمي لتجارة اللحوم داخلياً وخارجياً وما يلحق بها من صناعات تحويلية لمخلفات الذبائح كالجلود وغيرها.

ونجد انه من أهم المسالخ الكبرى في السودان (الكدرو، غناوة ، جيمكو، السبلوقة ، الهدى ، كرري) وتلعب هذه المسالخ دور كبير بتقديمها منتج غذائي صحي سليم للاستهلاك المحلي، غير أنها تفتقر للمقومات والتقنيات الحديثة لذا فهي غير مرضية لطموحات المستقبل والتصدير علماً بأن العديد من الدول المستورة أوقفت صادر اللحوم السودانية بسبب عدم مواكبة مجازر السودان للمواصفات مع عدم استيفاء الشروط المطلوبة منها، أما مسالخ الولايات الأخرى فليست بأفضل منها إن لم تكن اقل درجة .

مما سبق تبدو الحاجة الماسة لإنشاء مسلخ آلى حديث يتم تشيده حسب المواصفات العالمية لذبح وإعداد اللحوم بغرض التصدير.

ويمتلك البنك أراضي قيمة لإقامة المشروع ويوجد سوق إقليمي ودولي يستوعب صادرات لحوم المواشي[1] السودانية إذا استوفت الاشتراطات الصحية والمواصفات العالمية

2-إنشاء مزارع بغرض تسمين الماشية للصادر:

---

(1) بنك الثروة الحيوانية، فرص الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية،2012.

للبنك أراضي تزيد مساحتها عن 500 فدان يمكن تخصيصها لهذا الغرض

3- الاستثمار في مواعين النقل البحري(بواخر) للماشية واللحوم المبردة:

توجد فجوة كبيرة في مواعين النقل البحري من حيث الكمية، السعة، والجودة. حيث لا تزيد البواخر السودانية عن ثلاث بواخر وسعتها محدودة لا تتعدي الواحدة15.000 رأس ضأن بالإضافة إلى قدمها وتهالكها وبطئها وعدم توفير خدمة توفير العلف والمياه فيها.

4- دعم الأبحاث العلمية:

دعم الأبحاث العلمية التطبيقية بغرض رفع الإنتاجية وتحسين الجودة ورفع القدرة التنافسية لمنتجات السودان من الثروة الحيوانية.

5- إنشاء شركة متخصصة في تصدير الماشية واللحوم السودانية:

تتم عملية الصادر من خلال شركات تقليدية ليس لها القدرة في فتح أسواق جديدة للمنتجات السودانية رؤوس موالها ضعيفة جداً مما يجعلها في رحمة المستورد السعودي الذي قد يقدم تمويلاً لها في شكل دفع مقدم مما يؤثر على القدرة التفاوضية للمصدر الوطني الذي ليس له القدرة على خلق تكامل لعمليات الصادر (التربية، التسمين، الترحيل، التسويق) ويرجع ذلك لضعف رأس المال وعدم القدرة الفنية لإدارة مثل هذه المشاريع أو الشركات. [1]

خامسا: المشاكل التي تواجه البنك في تمويل قطاع الثروة الحيوانية:

لابد ونحن نعمل في ظل دولة نامية ومترامية الأطراف وضعيفة البنية التحتية أن تعترضها العديد من المشاكل التي ترتبط بالمشاكل المالية وعدم توفير مصادر التمويل للعمليات المختلفة.

لا توجد مشكلة في تمويل عمليات الإنتاج قصيرة الأجل، ولكن تكمن المشكلة في عدم قدرة البنك على تمويل عمليات الإنتاج متوسطة وطويلة الأجل وذلك على حسب طبيعة الموارد التي عادة ما تتركز في ودائع تحت الطلب مع ارتفاع مخاطر تمويل قطاع الثروة الحيوانية وضعف رؤوس الأموال المتخصصة من قبل البنك وشح السيولة، المشاكل التي تواجه البنك في عدم توفيره لمصادر التمويل الناتجة من أن التمويل للتربية يقصد به تربية الحيوان وتوفير الأعلاف بالنسبة له والإنتاجية تعني إنتاجية الحيوان نفسه من لحوم وألبان وجلود ويحتاج لفترة زمنية أطول تتعدى العام لاسترداد التمويل وبالتالي تكمن في نوعية الأموال المتاحة لهذا النوع

---

(1) المصدر السابق

من التمويل إذ أن البنك[1] يعتمد أساساً على ودائع الجمهور والتي تتطلب إدخالها في مشروعات قصيرة الأجل أقل من عام .

وبالتالي يتنافى هذا المفهوم مع تمويل المشروعات طويلة الأجل. مما أعاق وأضعف البنك للقيام بالدور المنوط له.

معوقات التحصيل ونجدها في الآتي:

1- ركود السوق يؤدي إلى صعوبة التصرف في السلع موضوع التمويل وبالتالي يؤدي إلى تأخير عملية السداد.

2- عدم وجود الخبرات الكافية في مجال الاستثمار (المستثمرين الجدد) مثل الأسر المنتجة.

3- ارتفاع التكلفة المتصاعدة بصورة كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي صعوبة التسويق. [2]

---

(1) بنك الثروة الحيوانية، صادر الثروة الحيوانية،2013.

(2) المصدر السابق

الخاتمة

مناقشة الفرضيات.

النتائج.

التوصيات.

مناقشة الفرضيات: -

1-ضعف التمويل المصرفي المقدم من البنك لقطاع الثروة الحيوانية:

ويظهر ذلك جليا من خلال حجم التمويل الممنوح من البنك لهذا القطاع طوال فترة الدراسة من (2005-2016)، حيث يبدأ التمويل يتذبذب في الأعوام(2005,2006,2007,2008,2009,2010,2011,2012)بنسب(1.28%, 1.65%,2.05%,1.19%,2.22%,2.18,%2.08,%2.01%) علي التوالي وقفز في العام2013 الي 4.58% وكان ذلك نتيجة للاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية بعد خروج النفط مع انفصال جنوب السودان في العام 2012م،وتراجعت هذه النسبة في العام2014 الي 3.42% وقفزت في الأعوام التي تلت 2015و2016 وكان ذلك نتيجة لموجهات البنك المركزي للاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية.

عموما نجد ان التمويل الموجه من البنك لقطاع الثروة الحيوانية ضئيل طوال فترة الدراسة وذلك باعتبار البنك متخصص في هذا المجال.

2-بنك الثروة الحيوانية لا يقوم بالدور المنوط له كأحد البنوك المتخصصة في تطوير الثروة الحيوانية: -

ويظهر ذلك جلياً في حجم التمويل المخصص من البنك لقطاع الثروة الحيوانية حيث انه في المتوسط لا يتجاوز(4.5%)، وكان ذلك نتيجة لنوعية التمويل حيث انه لا توجد مشكلة في تمويل عمليات الإنتاج قصيرة الاجل، ولكن تكمن المشكلة في تمويل عمليات الإنتاج متوسطة وطويلة الاجل وذلك علي حسب طبيعة الموارد التي عادة ما تتركز في ودائع تحت الطلب مع ارتفاع مخاطر تمويل قطاع الثروة الحيوانية وضعف رؤوس الأموال المتخصصة من قبل البنك، والمشاكل التي تواجه البنك في عدم توفيره لمصادر التمويل الناتجة من ان تمويل تربية الحيوان وانتاجية الحيوان نفسه من لحوم والبان وغيره تحتاج لفترة زمنية أطول تتعدي العام لاستيراد التمويل، وبالتالي تكمن المشكلة في نوعية الأموال المتاحة لهذا النوع من التمويل، اذ ان البنك يعتمد أساسا علي ودائع الجمهور والتي تتطلب إدخالها في مشروعات قصيرة الاجل لا تتعدي العام.

3- التحديات التي تواجه الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي: -

حيث ان هنالك نسبة متدنية من حيث الانفاق علي هذا القطاع بواسطة الدولة، مع عدم الاهتمام بهذا القطاع الرعوي والتقليدي، وعدم وجود كوادر بشرية مؤهلة ومدربة في مجال الثروة الحيوانية مما ادي الي سيادة النظم التقليدية في إدارة الإنتاج والتسويق، كل ذلك اثر سلباً علي الناتج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك من خلال ضعف نسبة مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من(2005-2016) حيث كانت النسب(18.9%,17.6%,16.2%,15.3%,15%,19.1%,28.8%,29.1%,30%, 31%,17.8%,18.5%) للأعوام من(2005 -2016) علي التوالي حيث انه في المتوسط لاتتجاوز21.4% وهي نسبة ضعيفة عموما بالمقارنة مع ما يمتلكه السودان من مقومات في مجال الثروة الحيوانية.

4- التحديات التي تواجه التصدير في قطاع الثروة الحيوانية تؤثر سلبا صادرات الثروة الحيوانية: -

رغم ما يذخر به السودان من ثروة حيوانية الا انه مازال مردود صادراتها ضعيف وذلك لعدة أسباب، عدم وجود الصادرات الحيوانية المصنعة من اللحوم والالبان والدواجن والاسماك ومخلفات الذبيح، عدا كميات محدودة من الجلود والتركيز علي صادرات المواشي واللحوم الحية، ومحدودية منافذ التسويق الخارجي، وعدم الانتشار الإقليمي والدولي كل تلك التحديات اثرت سلباً علي صادرات الثروة الحيوانية ويظهر ذلك من خلال نسب مساهمة صادرات الثروة الحيوانية من اجمالي الصادرات السودانية، حيث بلغت(3.2%,2.1%,1%,0.4%,2.6%,2%,3%,10.7%,14.2%,19.2%,14.2% ,20%)

للأعوام من 2005-2016علي التوالي في المتوسط لا تتجاوز 7.8%وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع ما يملكه السودان من مقومات في هذا القطاع حيث لا تتجاوز 20% في أحسن حالاتها في العام 2016

5-المخاطر التي يحيط بها قطاع الثروة الحيوانية تحول دون حصوله على التمويل والاهتمام المصرفي اللازم: -

يعاني قطاع الثروة الحيوانية من مجموعة من المخاطر والمعوقات التي تحول دون حصوله على التمويل واللازم لتطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي والمهم للاقتصاد الوطني، ومن تلك المعوقات ضعف البنيات التحتية اللازمة لتنمية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية.

(عدم وجود مراعي حديثة حيث ان كل المراعي تقليدية، كذلك المشاكل التي تواجه النقل من عدم مطابقة مواعين النقل للمواصفات والاشتراطات الصحية وارتفاع تكلفتها، أيضاً مشاكل التهريب حيث ان السودان تحيط به ثمان دول ولا توجد عوائق طبيعية تذكر بين السودان والدول المحيطة به، ادي ذلك لصعوبة مراقبة الحدود السودانية وتهريب العديد من الحيوانات الي الدول المجاورة، وعدم وجود العناية البيطرية وضعف الكوادر المؤهلة، وكثرة الامراض والاوبئة التي تؤدي الي تدني الإنتاجية وارتفاع معدلات الفاقد.

هذا بالإضافة الي المشاكل التي تواجه نوعية التمويل الذي يحتاجه هذا القطاع سابقة الذكر من ان قطاع الثروة الحيوانية يحتاج لتمويل متوسط وطويل الاجل بينما التمويل المتاح تمويل قصير الاجل.

كل تلك المعوقات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية أدت الي الاحجام عن تمويله وتوجيه الاهتمام به من قبل إدارة التمويل بالمصارف السودانية عامة وبنك الثروة الحيوانية على وجه الخصوص.

النتائج:

أولاً: النتائج العامة:

1. المخاطر التي يحيط بها قطاع الثروة الحيوانية تؤدي إلى إحجام المصارف عن تمويل هذا القطاع.
2. عدم توفر البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة لحجم الثروة الحيوانية في السودان.
3. مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي مهم مساهمة ضعيفة حيث أن أعلى نسبة مساهمة كانت في 2014 حيث بلغت نسبة المساهمة 31%.
4. ضعف مساهمة صادرات الثروة الحيوانية في إجمالي الصادرات حيث أن أعلى نسبة مساهمة كانت في عام 2016 حيث بلغت 20% .
5. عدم وجود كوادر مؤهلة وسيادة النظم التقليدية في الإنتاج والتسويق يؤدي إلى عدم جلب التمويل اللازم لتنمية هذا القطاع.
6. ضعف البنيات التحتية اللازمة لتطوير قطاع الثروة الحيوانية.

ثانيا: النتائج الخاصة:

1. التمويل المقدم من بنك الثروة الحيوانية لقطاع الثروة الحيوانية تمويل ضعيف حيث أن أعلى نسبة مساهمة لقطاع الثروة الحيوانية من إجمالي التمويل كانت 20.69% في عام .2016
2. التمويل المقدم من قبل بنك الثروة الحيوانية هو تمويل قصير الأجل بينما يحتاج هذا القطاع لتمويل متوسط وطويل الأجل.
3. قلة الفروع العاملة في بنك الثروة الحيوانية بالبلاد حيث أن كل الفروع العاملة للبنك في السودان لا تتجاوز 18 فرعاً مع عدم التوزيع الجغرافي الصحيح لهذه الفروع.
4. انحراف بنك الثروة الحيوانية عن الدور المنوط له والهدف الذي أنشأ لأجله كأحد البنوك المتخصصة في الثروة الحيوانية ويظهر ذلك من خلال التمويل المقدم لقطاع الثروة الحيوانية.
5. ازداد الاهتمام بتمويل قطاع الثروة الحيوانية من البنك بعد انفصال جنوب السودان وخروج النفط، حيث قفز التمويل في الـ عام2013 إلى 4.80% بعد أن كان في العام 2012 يصل إلى 2.01% .

التوصيات:

أولاً: التوصيات العامة:

1. العمل على انتهاج سياسة تمويلية فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه هذا القطاع.
2. العمل على توفير المعلومات الإحصائية والبيانات الدقيقة والحديثة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، لأن تحديد حجم القطاع من قبل الجهات المختصة يمكن أن يسهم في تقديم الخدمات المناسبة لها وتحديد نقاط الضعف فيها.
3. تضافر كافة الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الثروة الحيوانية والمؤسسات العلمية لوضع إستراتيجية وخطط لرفع قدرات المنتجين السودانيين.
4. العمل على خلق سياسات مشجعة لصادر الثروة الحيوانية لتمكين الدولة من الحصول على النقد الأجنبي.
5. تحسين أوضاع البنيات التحتية للثروة الحيوانية بالبلاد حتى تتمكن من دعم الاقتصاد السوداني.

ثانيا: التوصيات الخاصة:

1. على بنك الثروة الحيوانية تقديم تمويل متوسط وطويل الأجل حتى يتمكن قطاع الثروة الحيوانية من النهوض والاستفادة من التمويل.
2. على إدارة البنك تخصيص جزء من الأرباح لمقابلة الخسائر الناجمة من قطاع الثروة الحيوانية.
3. زيادة الانتشار الجغرافي لفروع البنك العاملة بالبلاد مع مراعاة التوزيع النوعي الذي يستهدف مناطق تواجد الثروة الحيوانية.
4. مراجعة السياسات التي يتبعها بنك الثروة الحيوانية والعمل على تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها كأحد البنوك المتخصصة في قطاع الثروة الحيوانية.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب:

1- إبراهيم سليمان، احمد مشهور، الإدارة الاقتصادية للإنتاج الحيواني، أكشن للدعاية والإعلان والنشر، القاهرة، 2006.

2- احمد عبد العزيز، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، القاهرة، 2002.

3- بدر الدين عبد الرحيم، خلفية تاريخية عن الجهاز المصرفي بالسودان، مطبوعات بنك السودان، الخرطوم، 2006.

4- صابر محمد الحسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في التنمية، بنك السودان المركزي، الخرطوم، 2004.

5- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2006.

6- عادل عبد الفضيل، ضوابط ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، القاهرة، 2015.

7- عبد الرازق رحيم جدي الهبتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998.

8- عبد المطلب عبد الحميد، الائتمان المصرفي ومخاطرة، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة،2010

9- فريد بشير وعبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين-العراق،2008.

10- محمد الفاتح محمود بشير، تمويل واستثمار في النظامين الوضعي والإسلامي، الدار العالمية للنشر والطباعة، الخرطوم، 2017

11- محمد حسين، الثروة الحيوانية في الوطن العربي، دار دمشق للنشر، سوريا،2003.

12- محمد سليمان محمد، الثروة الحيوانية في السودان، دار عزه للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

13- محمد محمود مكاوي، التمويل المصرفي التقليدي-الإسلامي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

1- إبراهيم محمد عبد الرحيم إدريس، فاعلية التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010.

2- أيمن ميرغني حسن، أثر استخدامات التقنية المصرفية في كفاءة الجهاز المصرفي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2017.

3- سمر تاج الدين مهدي، دور السياسات التمويلية في تنمية صادرات الثروة الحيوانية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه أم درمان الإسلامية، 2017.

4- مجاهد وداعة ماجد، أثر التمويل المصرفي في تنمية قطاع الثروة الحيوانية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2010.

5- محمد دار الخضر، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحر الأحمر،2007.

6- نعمة عبد الهادي، دور إستراتيجية التمويل في تنمية قطاع الثروة الحيوانية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2009.

7- عبد الجليل تمساح، صادرات الحيوانات الحية واللحوم الحمراء السودانية من الضأن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2006.

ثالثاً: التقارير:

1- بنك الثروة الحيوانية، التقرير السنوي، 1993.

2- التقرير السنوي لبنك السودان،2006.

3- بنك الثروة الحيوانية، التقرير السنوي،2007.

4- بنك الثروة الحيوانية، التقرير السنوي، 2016

5- بنك الثروة الحيوانية، صادر الثروة الحيوانية، 2013

6- بنك الثروة الحيوانية، فرص الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية،2012.

رابعا: مواقع الانترنت:

http/www.almrsal.com